

Abstract: This research sheds light on the biography of the al-Khalifa al-Mamoun, may God have mercy on him. He revealed his scientific status in all sciences, especially with regard to his knowledge of the Prophet's hadith in particular and his narration of it. And he did not see in his authority and the position of his kingdom that he suffices for knowledge, so he combined the prestige of the sultan with his prestige of knowledge. He was an example that should be honored, and the research revealed the view of the modernists to al-Khalifa al-Mamoun, as it seemed to me that they had denied some of his right and that they had witnessed him with gratitude and appreciation in another aspect of knowledge, but in the field of hadith narration and knowledge of it they had a different view, and this is due to His retirement and accusing him of Shi'ism. And the consequent suffering of the modernists when al-Khalifa al-Mamoun took the seat of power, the research confirmed with all that that he was one of the famous trustworthy narrators with evidence of the abundance of what he narrated in the books of the people of hadith themselves, and the status of those who narrated from them from scholars, and who narrated from him from the students, he was merciful God is trustworthy and safe, as his name indicates.

Citation: Mohammad Ali al-'Omarī, "al-Khalifa al-Mamoun Wa Riwayatuhū li-al-Hadīth" (in Arabic), *Hadis Tetkikleri Dergisi (HTD)*, XXII/2, 2024, pp. 253-280.

Key words: Hadīth; Sahīh, Hasan, Hasan li-gayrih, Da'if, Irtaqā.

مقدمة البحث

لعل من البديهي أن يشار إلى أن علم الحديث وروايته كان من أكثر العلوم حضوراً في القرون الثلاثة الأولى، حيث كانت مهد علم الحديث وجوداً ونشأةً وتطوراً، فكانت كما وصفت بالقرون الذهبية في تدوين الحديث، ومما ينبغي ملاحظته أن هذه القرون لم تكن مجرد زمن دونت فيه كتب الحديث لغايات الحفظ للحديث فقط، بل كانت زمن اتقان وابداع في فنون التصنيف على اختلاف ألوانها، وعلى نحو كانت فيه هذه المصنفات محل تقدير عامة المشتغلين بعلم الحديث وغيرهم من أصحاب العلوم الأخرى؛ بمعنى أنها باتت في جملتها كدواوين لأدلة شرعية على تفاوت ما فيها من أحاديث من حيث القوة، وفق ما اشترطوه من معايير وضوابط علمية استلزمتم بذل جهود عظيمة مكنت هؤلاء العلماء من اختيار ما اختاروه

* أستاذ الدكتور، كلية الشريعة، قسم أصول الدين، الحديث وعلومه، جامعة اليرموك بالأردن alomari_yu.edu.jo

Yayın: 31.12.2024

Geliş: 08.10.2024

ORCID: 0000-0003-3876-456X

من أحاديث تلك المصنفات، وبيان علل بعضها، مع أحكام تلك الأحاديث وفق صنعة حديثية روعيت فيها أحكام وقوانين الرواية التي شكلت علما جديدا لم يكن للناس به عهد سابق، وهو علم توثيق النصوص النقلية.

كان مقصودي من هذه العجالة أن أبين مدى ما وصل إليه علم الحديث من مكانة عالية آنذاك، جعلت هذا العلم ميدانا للتسابق تحصيليا له دراية ورواية؛ بالنظر إلى ما يترتب على مثل هذا الجهد من نوال الشرف، وخدمة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومعلوم ان الخليفة المأمون كان من عشاق العلم والمعرفة، لكن هل كان لعلم الحديث وروايته من بين تلك العلوم من نصيب؟ في ظل تساؤل قد يكون له ما يسوغه في نظر البعض؛ وهو ما للمأمون بعلم الحديث وروايته؛ وقد كان للسلطة وإدارة شؤون الدولة شاغلا له عن كل ذلك؟ فضلا عما كان عليه من الاعتزال مع ما عرف ما كان بين المعتزلة والمحدثين من جفوة، فارتأت في هذا البحث بيان مدى عناية المأمون بالحديث النبوي الشريف كعلم كانت له أهميته في واقع حياته، وهو المعروف بدرايته في أكثر علوم عصره.

المبحث الأول: ترجمة المأمون

المطلب الأول: الخليفة المأمون

جريا على عادة المحدثين في تراجم المشتغلين بالحديث، والاكتفاء بما يلزم من معلومات ذات أهمية خاصة تتعلق بأهلية المحدث، فالمأمون هو عبد الله بن هارون الرشيد أبو العباس العباسي القرشي الهاشمي، سابع الخلفاء العباسيين ولد سنة ١٧٠هـ، نشأ وترعرع في بيت الخلافة، وتهيأ له من أسباب المكانة ما لم يتهيأ لغيره، فضلا عما كان فيه من ترف ونعمة عيش، عرف بفطنته وذكائه، تولى رعايته كبار أهل العلم كیحى البرمكي (ت ١٩٠هـ)، كاتب أبيه، ووزيره وأشهر رجال عصره علما وأدبا وحزما وحسن تدبير، ولي العراق والشام وخراسان حتى أقصى إفريقية، وعاش عصرا مليئا بالفتن السياسية والفكرية؛ فواجه بسبب ذلك مشكلات جمة، لكنه بذكائه وفطنته استطاع تجاوز كل ذلك فاستقرت له الأمور في النهاية، وأدار الخلافة ورعاية الأمة على نحو شهد له به القاضي والداني. وتوفي غازيا سنة ٢١٨هـ^١.

أولا: شيوخه

أخذ العلم عن كثيرين فمن شيوخه في الأدب سيبويه (ت ١٨٠هـ) ومحمد ابن العباس الزبيدي شيخ العربية في وقته (ت ١٨٢هـ) ويحى ابن المبارك الأموي شيخ القراء (ت ٢٢٠هـ). ومن شيوخه في الحديث أبوه - أعني الخليفة الرشيد - وهشيم بن بشير الواسطي (ت ١٨٣هـ)، وعبيد ابن العوام، (ت ١٨٣هـ)، ويوسف بن عطية الصنفار (ت ١٨٧هـ)، وأبو معاوية الضرير (ت ١٩٥هـ)، وإسماعيل ابن علي (ت ١٩٥هـ)، وحجاج الأعور (ت ٢٠٦هـ)، ويوسف بن قحطبة، وعباد ابن عباد المهلب (ت ١٨١هـ)، وإسحاق

^١ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط والعرقسوسي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م)، ٢٧٣/١٠.

ابن عيسى الهاشمي (ت ٢٠٣هـ)، ومحمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧هـ)^٢، ومما يلفت النظر أن عامتهم كان من عليّة القوم وكبار المحدثين، كهشيم وابن عليّة والضرير، ولا يضره أن يروي عن الواقدي؛ فهو وإن كان من الضعفاء في الحديث، لكنه كان إمام المشتغلين بالمغازي والسير.

ثانيا: تلاميذه

روى عنه ابنه الفاضل ويحيى ابن أكثم وهو عالم فقيه محدث مشهور، وجعفر ابن أبي عثمان الطيالسي الحافظ، وعبد الله بن طاهر الأمير، وأحمد بن إبراهيم الموصلي، وإبراهيم بن سعد الجوهري، والنضر بن شميل، وسليمان بن سابق، وعمر بن حبيب العدوي، وإسماعيل بن بشر البخاري، ودعبل الخزاعي، ومحمد ابن جعفر العباسي، وهارون بن عبد الله الزهري، وحسين بن الضحاك النيسابوري، وعمرو بن مسعدة، وعبد الجبار بن عبد الله، وزيد بن موسى بن جعفر، ومحمد بن عبد الله الخزاعي، وعمر بن أبي سليمان العباسي، وقد حاولت إحصاء من روى عنه مع قناعتي بصعوبة ذلك؛ لأن المحدثين لم يعتنوا بترجمته، وخاصة في القرن الثالث الهجري، وهو عصر التراجم وتاريخ التدوين في تاريخ الرواة وعام الجرح والتعديل، مع ما عرف عن المأمون من امتحان أهل الحديث، لكل ذلك لا نجد له وجود في كتب المتقدمين كالتاريخ الكبير للبخاري أو الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ولا في كتب الثقات من باب أولى، ولعل أكثر من أنصفه هم المتأخرون أمثال ابن عساكر والذهبي والخطيب البغدادي كل في تاريخه.

ثالثا: صفاته وكريم أخلاقه

إن الحديث عن صفات المأمون رحمه الله هو جزء عن البحث العلمي عند المحدثين؛ لما للأخلاق الكريمة من أهمية بالغة في بيان أهلية المحدث، فالمأمون كان من أكثر الناس فطنة وحدة ذكاء مع دهاء لا يخفى على أهل الفطنة، بمعنى أنه كان من المعروفين بالضبط وقوة الحافظة، لن كل ذلك لا يسعف المحدثين ما لم يكن المحدث معروف بالعدالة مع سلامة التدين، والالتزام بالخلق المسلمين واعرافهم، فكيف كان حال المأمون رحمه الله تعالى.

إن من يقف على ترجمة الخليفة المأمون مما ذكره المحدثون والمؤرخون وجلهم هنا من المحدثين المشهورين يدرك بكل جلاء أن المأمون رحمه الله تعالى كان على درجة عالية من أدب جم وتواضع عجيب وحب شديد للعدل والإنصاف مع حكمة بالغة وحسن تقدير للأمر حتى وهو في نعومة أظفاره، وكأني به كان يدرك بأن مثله ينبغي أن يكون كبيرا وإن لم يكن كذلك من حيث سنه، كان يكره التعالي على الناس مع حب شديد للعفو على خلاف كثيرين ممن تبوؤوا مكانته، كان يعلم أن العفو لا يكون كذلك إلا عند المقدرة وخاصة فيما يمكن التجاوز فيه، مع احترام الرأي والرأي الآخر، وتزليل الناس منازلهم، وكأني به كان من أعرف الناس بالناس، فكان الحوار والنقاش سبيله في الوصول إلى الحقيقة والمعرفة.

روى الخطيب البغدادي في تاريخه بما يشهد لما أقول كثيرا من الروايات التي رواها آخرون غيره فكان

^٢ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٠/٢٧٤؛ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، البداية والنهاية (دمشق: دار الفكر، د.ت.، ١٠/٢٧٤).

مما ذكره بسنده إلى أبي محمد بن العباس الزبيدي قال: "أثبته يوماً وهو داخل فوجهت إليه بعض خدمه يعلمه بمكاني فأبطأ علي، ثم وجهت إليه أخرى فأبطأ، فقلت لسعيد: إن هذا الفتى ربما تشاغل بالبطالة وتأخر، قال: أجل، ومع هذا فإنه إذا فارقك يعرم على خدمه، ويلقون منه أذى شديداً فقومه بالأدب، فلما خرج أمرت بحمله فضربته سبع درر قال: فإنه ليدلك عينيه من البكاء، إذ قيل هذا جعفر بن يحيى قد أقبل فأخذ مندبلاً فمسح عينيه وجمع ثيابه، فقام إلى فراشه فقعد متربعا ثم قال: ليدخل، فقامت عن المجلس وخفت أن يشكوني إليه فألقى منه ما أكره. قال: فأقبل عليه بوجهه وحدته حتى أضحكه وضحك إليه فلما هم بالحركة دعا بدابته وأمر غلماناً فوسعوا بين يديه، ثم سألت عني فحيت، فقال: خذ علي ما بقي من حزبي فقلت: أيها الأمير أطال الله بقاءك لقد خفت أن تشكوني إلى جعفر ولو فعلت لتنكر إلي فقال/ أتراني أبا محمد كنت أطلع الرشيد على هذه! فكيف بجعفر؟ إني أحتاج إلى أدب، إذاً يغفر الله لك بعد ظنك، فقد خطر ببالك ما لا تراه أبداً ولو عدت في اليوم مائة مرة".^٣

كما روى الخطيب في تاريخه وبإسناده إلى يحيى بن أكثم، وكان مؤدباً له بما معناه ان المأمون كان يقدم له الماء وباعتباره ضيفه، حيث كان يرى أن من اللوم ترك أكرام الضيف مع ما كان عليه من مكانة مستشهداً بحديث "سيد القوم خادمهم"^٤ والحديث وإن كان فيه ضعف فهو مما يستشهد به في فضائل الأعمال. كما ذكر الخطيب بسنده أيضاً إلى عبد السلام بن صالح أبي الصلت ما مفاده ان كان يشارك مؤدبيه في الخدمة فيصلح السراج ويطعم الطعام، ولا يعاقب خدامه على تقصيرهم، فضلاً عما كان يسمعه منهم أحياناً من ذمهم له، فيتجاوز عنهم.^٥ بل ان يحيى ابن أكثم كان يشعر بالغيض من شدة حلم المأمون وحرصه على شرف سمعته ونبه^٦ فوافق رحمه الله قوله عمله وقد قال عن نفسه "لو عرف الناس حبي للعفو لتقربوا مني بالجرائم وأخاف الا أؤجر عليه".^٧

ذكر الحافظ الذهبي أن المأمون كان يجلس للمناظرة يوم الثلاثاء، فجاء رجل قد شمر ثيابه ونعله في يده فوقف على طرف البساط وقال: السلام عليكم، فرد المأمون، فقال: تأذن لي في الدنو فقال: أدن وتكلم فقال: أخبرني عن هذا المجلس الذي أنت فيه، جلسته باجتماع الأمة أم بالغلبة والقهر؟ قال: لا بهذا ولا بهذا، بل كان يتولى أمر هذه الأمة من عقد لي ولأخي، فلما صار الأمر إلي علمت أنني محتاج إلى اجتماع كلمة المسلمين على الرضا به، فرأيت أنني متى خليت الأمر اضطرب جبل الإسلام، ومرج عهدهم وتنازع، وبطل الحج والجهاد، وانقطعت السبل، فقامت حياطة للمسلمين إلى أن يجمعوا على من يرضونه فأسلم

^٣ أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت)، ١٠/١٨٤. والحديث أخرجه ابن المبارك المروزي في كتاب الجهاد له، لكن بلفظ سيد القوم خادمهم في السفر، عبد الله بن مبارك، الجهاد، تحقيق: نزيه حماد، (التونس: دار النشر التونسية، ١٩٧٢)، ١٥٩، (رقم: ٢٠٧).

^٤ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٠/١٨٧.

^٥ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٠/١٨٦.

^٦ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٠/١٨٨.

^٧ الذهبي، السير، ١٠/٢٧٨.

إليه، فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ثم ذهب^٨.

كان المأمون من أكثر خلفاء المسلمين علما وحزما، ورأيا وهيبة وحكمة وحلما، ومحاسنه كثيرة كما ذكره غير واحد من الحفاظ، بمعنى ان ما ذكر منها ما هو في الواقع الا قليل، فقد كان أمارا بالعدل محمود السيرة، ميمون النقيبة فقيه النفس، يعد من كبار العلماء كما هي عبارة أبي معشر وكان من المقربين إليه^٩. مما يذكر من عدالته في محاججة خصمه وانصافه ما ذكر عنه أنه قال: "أعياني جواب ثلاثة، صرت إلى أم ذي الرياستين أم الفضل بن سهل أعزّيتها فيه، وقلت لا تأسي عليه، فإني عوضه لك، قالت: يا أمير المؤمنين وكيف لا أحزن على ولد أكسبني مثلك. وأتيت بمتبئى فقلت: من أنت؟ قال موسى ابن عمران فقلت: ويحك، موسى كانت له آيات فأنتي بها حتى أؤمن لك، قال: إنما أتيت بالمعجزات فرعون فإن قلت أنا ربكم الأعلى أتيتك بالآيات. وأتاه أهل الكوفة يشكون عامله عليها، فقالوا هو شر عامل، ففي أول سنة بعنا الأثاث والعقار، وفي الثانية بعنا الضياع، وفي الثالثة نزعنا وأتيناك فقال: كذبتم بل هو محمود، عرفت سخطكم على العمال، قالوا: صدقت يا أمير المؤمنين وكذبنا، فقد خصصتنا به مدة دون باقي العباد فاستعمله على بلد آخر ليشملهم عدله وانصافه، فقال لموفدهم: قم في غير حفظه الله فقد عزلته^{١٠}.

كان محبا لمجالس العلم وأعمال النظر فكان مما قاله: " لا نزهة ألدّ من النظر في عقول الرجال، وغلبة الحجة أحب إلي من غلبة القدرة^{١١}. كان من محبته للنصيحة رجاءا إلى الحق، فيذكر انه اباح نكاح المتعة يوما، فدخل عليه القاضي يحيى بن أكثم مغتما فقال له المأمون: مالك يا يحيى؟ فقال: أبيع اليوم الزنا يا أمير المؤمنين، فارتعد المأمون وسأله كيف ذلك؟ قال: وهل وزنا؟ فقال يا أمير المؤمنين قل لي عن زوجة المتعة هل تترث، أو تعتد أو هي ملك يمين؟ فقال المأمون: كلا فقال يحيى: إذن هي زنى، فقال المأمون: استغفر الله من ذلك، وأمر مناديا ينادي بتحريم المتعة^{١٢}. بعد هذه التطاوة في صفات المأمون رحمه الله، أجدني في الواقع أمام علم من أعلام هذه الأمة، لم يحمله سلطانه وجاهه وقوته على التعالي على الناس، بل كان لا يرى نفسه بغير هذه المقدرات، كلها فلم يدع امتيازا دون سواه، فكانت مكانته عند غيره تقدر بما جبلت عليه نفسه من لين الجانب والرفق بالرعية وتنزيل الناس منازلهم، والرفعة عنده إنما تكون بالعلم والمعرفة، وما جبل عليه العلماء من جميل الصفات وحسن النوايا، والخشية من الله تعالى، والرجوع إلى الحق، والحرص على تعظيم شعائر الله، والاعتزاز بدينه ... أهدى له ملك الروم نفائس منها مائة رطل من

^٨ الذهبي، السير، ٢٧٩/١٠.

^٩ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تاريخ الخلفاء، تحقيق حمدي الدمرداش (مكة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ٢٠٠٤)، ٥٠٣/١.

^{١٠} أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي، تاريخ دمشق، تحقيق مصطفى الططار (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥)، ٢١٥/٣٣.

^{١١} الذهبي، السير، ١٨٣/١٠.

^{١٢} صلاح الدين خليل بن ابيك الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتزكي مصطفى (بيروت: دار احياء التراث العربي، ٢٠٠٠)، ٣٥١/١٧.

مسك مع هدايا أخرى كثيرة، فقال المأمون: "اضعفوها له ليعلم عز الإسلام"^{١٣}، فكان بحق هو أمير المؤمنين كما سماه الخطيب في تاريخه^{١٤} كان محبا للحوار والمناقشة باعتبارهما من خير سبل الإقناع وتوصيل العلم، وهو ما جعله يجعل من قصره منبرا للعلم واجتماع العلماء فيناقشهم ويتفقه في الدين، وهو من له دراية في عامة علوم عشرة كالفقه والحديث واللغة والأدب وسواها من علوم عصره.

المطلب الثاني: مكانته العلمية

من يتبع واقع الخليفة المأمون يجد نفسه أمام قامة علمية قل نظيرها. فهو وإن كانا خليفة ابن خليفة وعاش في قصور السلاطين ممن كان جل همهم سياسة الملك وإدارة شؤون الدولة، وكفى بذلك شاغلا، لكن مع كل ذلك كان على دراية كبيرة بالعلوم على اختلاف صنوفها، لغة وآدابا وفقها وحديثا وعقيدة ومنطقا، بل له شيء في ميدان الطب كذلك، الأمر الذي يشعر بمدى تقدير الخليفة للعلم وأهله، وأن الملك قد لا يكون والسلطان في أعلى مراتبه إلا إذا رافقه العلم، إذ العلم في ذاته رفعة وعلو مكانة، وهو من خير من أدرك معنى قول الله تعالى: (يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ [المجادلة: ١١])، كما وقوله: (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ [الزمر: ٩])، ولم يفته قول النبي صلى الله عليه وسلم (من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين)^{١٥}، وغير ذلك من أحاديث تؤكد أهمية العلم وفضل العلماء والعاملين فيه. وكأني بهذا الخليفة قد أدرك ذلك منذ نعومة أظفاره حين أقبل على حفظ القرآن الكريم، فكان القرآن الكريم منطلقه في العناية بالعلم في مقتبل عمره، وبأن الإمامة لا ترقى إلا بالعلم في مستقبل الأيام.

كان رحمه الله يكره الجهل والجهلاء، التقي يوما بأبي علي زكريا بن يحيى المنقري (ت ٥٢٦٠) وهو معروف، فقال له: "بلغني عنك أنك أُمي ولا تقيم الشعر، وتلحن في كلامك، فقال يا أمير المؤمنين: أما اللحن فقد سبقني لساني بالشيء منه، وأما الأمية وكسر الشعر فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أميا لا ينشد الشعر، قال المأمون: سألتك عن ثلاثة عيوب فيك فزودتني عيبا رابعا وهو الجهل يا جاهل، إن ذلك في النبي صلى الله عليه وسلم فضيلة، وفيك نقیصة، وإنما منع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم لا لعب في الشعر والكتاب، وقد قال تبارك وتعالى: [وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُونَ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُّهُ بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَأَزْتَابِ الْمُبْطِلُونَ] (العنكبوت ٩)^{١٦}، فكانت لفظة كريمة ولا شك، منطلقها الإيمان ودليلها القرآن العظيم الذي كان يملك عليه قلبه، وثمرتها الشعور بعظمة المسؤولية تجاه هذا الدين والذود عن حياضه، وتكشف عن ذوق رفيع وحسن فهم.

^{١٣} الخطيب، تاريخ بغداد، ١٠/١٨١.

^{١٤} محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، تحقيق محمد زهير الناصر (بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢)، "كتاب العلم" ٢٥/١.

^{١٥} أبو عمر احمد بن محمد القرطبي، العقد الفريد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤)، ٤/٢٤٠.

^{١٦} زيعريد هونكه، شمس العرب تشرق على الغرب، ترجمة فاروق بيضون وآخرون (بيروت: دار الجيل، د.ت.)، ص ٣٧٥.

كان يجالس العلماء ويحرص على الإفادة منهم، ولذلك كان عصره من أفضل عصور التاريخ الإسلامي رقياً وحضارة، وأبرزها تقديراً للعلم والمعرفة وجمع تراثي السابقين مسلمين وغير مسلمين، للقناعة بأهمية العلم وإدراكه بأن العلم ليس له نسب، فأرسل البعث والعلماء لجمع الكتب وترجمة ما كان منها بلغة اليونان والرومان، وفي مختلف العلوم، وتوسع في مكتبة أبيه مكتبة الحكمة، وكانت مكتبة عامرة لا أظن أن المكتبات الموجودة في عالمنا المعاصر تفوقها بشيء من حسن التصنيف والترتيب، وإدارة الكتب والعناية بها، من ترميم وصيانة مع ما يلزم ذلك من عاملين أو وراقين وبرائين، ومجالس الدرس وغيرها^{١٧}، وهذا دون شك هو صنيع أهل العلم والحكمة، الأمر الذي جعل الدولة الإسلامية في عهده منهلًا للعلم ومورداً للمعرفة كما تدل على ذلك الإرسالية التي كانت تُقَدُّ إلى حواضر العالم الإسلامي آنذاك.

أحب العلماء وقربهم منه، فكان يجالسهم وينظرهم، وهياً لهم كل أسباب الطلب، مع وفرة الكتب في كل مجالات المعرفة ويسر لهم سبل البحث وأكد على أهمية أعمال الفكر وإدامة النظر لقناعته بأن ذلك أدعى إلى معرفة الحق أو ما هو أقرب إليه، وأدعى إلى الوحدة ونبت الفرقة، وإن كان ولعه بعلم الكلام والجدل والمناظرة قد خرج به عن جادة الصواب في بعض ما ذهب إليه، فكانت في زمانه فتنة القول بخلق القرآن التي تركت أثراً لم يسلم المأمون حتى في زماننا هذا من شرها.

ذكر الحافظ ابن عساكر بسنده إلى محمد بن عباد قال: "سمعت أبي يقول: لم يحفظ القرآن من الخلافة إلا عثمان بن عفان والمأمون، وكان يختم القرآن الكريم في رمضان"^{١٨}، غير أن ابن كثير لما ذكر هذا الخبر عن الخطيب البغدادي قلل من شأنه وقال: "وهذا غريب جداً، ولم يوافق عليه أحد، فقد كان يحفظ القرآن عدة من الخلفاء... إلى أن قال: وكان به تشيع واعتزال وجهل بالسنة الصحيحة... وكان يحب العلماء ولم تكن له به بصيرة نافذة، فدخل عليه بسبب ذلك داخل، وراج عنده الباطل"^{١٩}. وكأني بآبن كثير قد تسرع في الحكم على هذه الرواية التي ذكرها كثير من غير إنكار، ولا يبعد أن يكون كلامه صحيحاً، لكنه كان حريصاً على نفي أن يكون ذلك من خصوصيات المأمون، تواتر هذا الخبر عند المؤرخين والمحدثين، ومن يلحظ عبارة ابن كثير في وصفه للمأمون يدرك أن وراء الأكمة ما وراءها، فابن كثير في وصفه بالجهل بالسنة الصحيحة مع أن الشواهد تشهد بغير ذلك.

لأرب ابن كثير علم من أعلام هذه الأمة، لكنه ككثير من علماء الحديث كان له موقف واضح من الخليفة المأمون حين تبرع الاعتزال في عهده على مقعدي السلطة، وقد نال المحدثون ما نالهم من أذية الاعتزال في مسألة القول بخلق القرآن، وكأني بالحافظ ابن كثير يعيش ذلك الواقع، فلم يكن بمقدوره أن يعطي الخليفة حقه كما أعطاه إياه غيره وإن عيب على المأمون ما قيل فيه، لكن من يسلم من العيوب سلامة تامة! واحسب أن العدل والإنصاف أولى بالقبول. وإن كنا نتفق مع ابن كثير في ذم الاعتزال كمنهج، وما

^{١٧} ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٢٨٧/٣٣.

^{١٨} ابن كثير، البداية والنهاية، ٢٧٥/١٠.

^{١٩} ابن كثير، البداية والنهاية، ٢٧٥/١٠.

آلت إليه الأمور كأثر لذلك المنهج، لكن من الصعوبة بمكان أن تتجاوز ذلك المنهج إلى الشك في اتباعه، مع ما عُرف به المأمون من معرفة بالسنة وحفظ حديثها والحرص على صيانتها، لقد كان الخطيب البغدادي ككثير من علمائنا حين ابتدأ ترجمته فقال: "أمير المؤمنين عبد الله بن هارون"، وأفاض في نسبه وفضائله وإن كان يحرص في العادة على الاختصار، مع ملاحظة ان ابن كثير قال: "فيه شهامة عظيمة وقوة في القتال وحصار الأعداء ومصابرة الروم، وكان يتحرى العدل، و يتولى الحكم بنفسه بين الناس".^{٢٠}، والأعجب من هذا أننا لا زلنا نقرأ في موسوعة الحديث على الشبكة العنكبوتية إن المأمون يعد من المجاهيل في رواية الحديث، مع أن المجهول عند المحدثين هو من روى عنه واحد ولم يوثق، وهذا ما درج عليه المتأخرون من العلماء، وإلا فللجهالة اعتبارات أخرى عند قدامى المحدثين لا تطبق بحال على المأمون، هذا إن قصد به مجهول العين وأما مجهول الحال فلا ينطبق وصفه على المأمون إذ هو من روى عنه اثنان ولم يوثق^{٢١}. والذي يظهر لي أن بعض من انتقد المأمون وزر منهجه فلم يزل هؤلاء يغضون الطرف عن عدالة وإنصافه مع ما كان عليه من تدين والتزام لا يجد الإنسان معه إلا أن يصفه بأنه كان من أهل العدالة رجاحة العقل، ووصفه بالجهالة لا أراه إلا حكما ظالما هو أشبه بمن توارث حكما على رجل اعتمادا على ما توارثه دون تحر واعمال نظر.

المبحث الثاني: المأمون في ميزان المحدثين

المطلب الأول: عقيدة المأمون

كان الخليفة المأمون ممن اعتر بدينه مع خشية لله تشهد بها أقواله من خلال تنبيهه للناس في خطبه وحضه على الجد والاستعداد للأخرة، والتأكيد على أهمية الثواب والعقاب^{٢٢}. وكان أمارا بالمعروف ناهيا عن المنكر عدلا فقيه النفس معدودا في كبار أهل العلم كما كان مقدسا للحديث معظما له حريصا على التبرك بأثر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى انه لما وقف على كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لأهل الشام بكى ووضع على عينيه وطلب من أخيه الوائق ان يضعه على عينيه وكان بهما مرض رجاء ان يشفيه الله بذلك^{٢٣}. كان يعظم الاعتقاد ويحرص على بيان فساد كثير من عقائد بعض الفرق الإسلامية كالإرجاء، محبا للصحابة لا يذكر فيهم إلا خيرا، ويرأى إلى الله من كل من ذكر أم المؤمنين بسوء مع تقديمه إلى علي رضي الله عنه^{٢٤}. ومما يشهد بورعه وتقواه وصيته لأخيه أبي إسحاق جاء في بعض ما فيها: "يا ليتني لم أك شيئا، اتعظ بما ترى، وخذ بسياسة أخيك في القرآن، واعمل في الخلافة؛ إذ طوفكها الله عمل المرید له،

^{٢٠} أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق عبد الله الرحيلي (د.م.)، الشاملة، (٢٠٠٨)، ص ٥.

^{٢١} ابن كثير، البداية والنهاية، ١٠/٢٧٦.

^{٢٢} الصفدي، الوافي بالوفيات، ١٧/٣٥١.

^{٢٣} محمد بن جعفر الطبري، تاريخ الأمم والملوك، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧)، ١٩/٥.

^{٢٤} الذهبي، السير، ١٠/٢٧٧.

الخائف من عقابه، ولا تغتر فكأن نزل بك الموت، ولا تغفل عن امور الرعية، الرعية الرعية، فإن الملك بهم، الله الله فيهم يا ابا اسحق عليك عهد الله، لتقومن بحق عباده، ولتؤثرن طاعته على معصيته".^{٢٥}

نقلت هذه المقولات من مصادرهما الأصيلة وبالأسانيد دون النقل بالنص لاعتبارات تتعلق بالنشر، حالت دون ذكر تلك الاقتباسات على أهميتها؛ لأصل بالفرائد الكريم إلى نتيجة مفادها أننا مع خليفة عادل تقي ورع، عالم بيوطن الأمور حكيم، كان عز الإسلام كل همه، حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ملك قلبه، والبحث عن الحقيقة منهج حياته، فهل مثله من يحاسب على بعض هفواته؟ مع أنها كانت من صحيح قناعته وإن كانت عند غيره في ميدان لا يحتمل الأخذ والرد أعني في مجال العقيدة، وفي وقت كانت الخصومة فيه على أشدها بين الفرق الإسلامية بوجه عام وبين المعتزلة وعلما أهل السنة وعلى رأسهم المشتغلين بعلم الحديث خاصة، وهم من اكتوى بنار تلك الخصومة إن صح التعبير. وما كان من السهل أن يُبتلى المحدثون وأن يودع مثل الإمام أحمد ابن حنبل السجن، وأن يفتن هؤلاء في أعز ما يملكون، كانت فتنة القول بخلق القرآن الكريم فتنة عظيمة لم يسلم من أذاها أحد له شأن، حتى أولئك الذين آثروا السكوت فسموا بالواقفة، وهو تعبير عن عدم الرضا، في وقت كان يلزمهم فيه قول الحقيقة دون أدنى مواربة فما بالك بمن صرح برأيه؟ لكن يبقى السؤال الأهم، وهو هل كان المأمون قد قال بما قال به إلا ديانة، في وقت لم يكن التدين فيه التدين عند عامة المشتغلين بالسياسة، وان وجد فهل مثل هذه المسألة ستشكلهما من همومهم؟ وهل كان باعث المأمون على قول ما قال الهوى؟ استبعد ذلك في ظل ما عرفناه عن الرجل من حبه للعلم الذي شكل له كل قناعته، أم كان باعثه محاباة أهل رأي على حساب رأي آخرين؟ وهذا مستبعد أيضا وهو المعروف بتقواه وحزمه، فضلا عما تبوأه من قوة السلطة، إن هذا عنده من الدين، وكان نتيجة بحث منه وإعمال نظر، وهو المولع بالحوار وحب المناقشة فتشكلت له قناعته، وخاصة أن الخليفة قد أفتتن بعلم الكلام ومداخل الفلسفة فكان منه ما كان، رغم ما واجهه من مشكلات عظيمة في ميدان السياسة حين ثار عليه أهل العراق وأهل الكوفة من بني هاشم، وما كان من أهل مصر والشام، فضلا عن سوء علاقته بالدولة البيزنطية الشرقية في القسطنطينية التي كانت تقوم على العداء عادة، وإن سالمته الدولة الرومانية في روما. لا أقول ما أقول لأسوغ للرجل ما كان عليه، وما ترتب على قناعته لكنها كانت في نهاية المطاف قناعة رجل يؤمن بما ذهب إليه عقيدة رأى نفسه حارسا لها، فأمن به ودعا إليها وسخر كل إمكاناته في سبيل حمايتها.

كان يجالس العلماء على اختلاف تخصصاتهم، وكان صاحب نظر في كثير منها كالطب والأدب والفرائض وعلم النجوم وعلوم الحكمة، وغيرها من علوم الشريعة، وكان يرى حرية البحث والنظر العقلي ولو في مسائل الدين، فأداه ذلك إلى ما وصل إليه اجتهاده. جاءت امرأة وهو في مجلس علم، فقالت له: "يا أمير المؤمنين مات أخي وخلف ستمائة دينار أعطوني دينارا واحدا، فقال لها: هو نصيبك، فقال جلساؤه من العلماء وكيف ذلك يا أمير المؤمنين؟ قال: هذا الرجل خلف ابنتين، قالت: نعم، قال فلهما الثلثان يعني

أربعمائة، وخلف والدة ولها السدس مائة، وخلفه زوجة ولها الثمن خمس وسبعون، بالله عليك ألك اثنا عشر أحمًا؟ قالت نعم، قال لكل ديناران ولك دينار واحد.^{٢٦} نحن أمام عالم كبير ما كنا نظن أنه من كان في مثل مقامه كان يهيمه أن يعلم الفقه والفرائض والحديث، والأدب واللغة فضلًا عن غيرها من العلوم لكنه علم مُتَمِّمٌ لأمّة الإسلام عقيدة ومذهبًا، كان علو شأن الدين كل همه، فهل من كان هذا شأنه هو محل للشك والريبة، وإن جانب الصواب.

كان المأمون معتزليا دون شك، والمعتزلة عموما كانوا يرون أنفسهم عماد الدين وحراس العقيدة، ونهجوا في ذلك منهجا رأوه في زمانهم أحسن المناهج في حماية الدين، حين كان الجدل والمبالغة في تقدير العقل أقوى طروحاتهم، من أن العقل وإن كانت له كل تلك المكانة، لكن له حدودا بدليل اختلاف العقول في نظرتها للأشياء، والإشكال حين يعطى العقل الحق في بحث ما يتجاوز طاقاته، وإلا فالعقل هو أداة التكليف، وتعلم الحديث كله علم عقلي ذوقي، وهل كان علم الفقه وأصوله إلا كذلك؟ لكن الإشكال حين يعطى العقل أكثر مما يستحق بحيث يكون حكما على النصوص فيرد منها ما لا يتفق مع نتاج عقلي يمثل اتجاهها معينا، ربما كان نتيجة تزاوج ثقافات وحضارات تتفق حينًا وتختلف أخرى. وإشكال المعتزلة كان متعلقا بمبادئ عقديّة استخلصوها من النصوص الشرعية لم يوافقهم عليها غيرهم؛ فارتضوا ما توصلت إليه قناعاتهم دون غيرهم، مع أن ما ذهب إليه مخالفوهم كان نتاجا عقليا في الوقت ذاته، ولذا فإن العقل الجمعي هو يصلح أن يكون محل اتفاق الجميع، وهو دليل معتبر إن كان من أهله بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تجتمع أمي على ضلالة."^{٢٧} والحديث وإن ضعفه بعضهم مشهور له طرق كثيرة صححها بعضهم أيضا^{٢٨}.

كتب المأمون إلى عامله على العراق كتابا يقول فيه: "عرفنا أن الجمهور الأعظم وسواده من حشو الرعية، ممن لا نظر لهم ولا روية، أهل جهالة وعمى عن أن يعرفوا الله كنه معرفته، ويقدره حق قدره، ويفرقوا بينه وبين خلقه... وأعلمهم أنني غير مستعين في عمل، ولا أتق بمن لا يوثق بدينه."^{٢٩} ردّ المعتزلة كثيرا من الحديث الصحيح بحجة مخالفته للعقل، وأعني به العقل المعتزلي الذي رسم لنفسه حدودا وقواعد كان يراها بمثابة مفتاح للنصوص إثباتا وفهما فحادوا عن السبيل، وإن كنا لا نشك أبداً في أنهم كانوا قد أخلصوا لهذا الدين ولكن بطريقة شابها ما شابها من عوج وقصر نظر، وفي النهاية كل ينطلق بما أداه إليه اجتهاده، والمهم أن يكون العقل مستتباً بنور الوحي مع الورع والإخلاص، والوفاء والوقوف عند حدود الله، وهذا ما لم أر الخليفة المأمون قد خرج عنه.

واما ما قيل عن تشييعه فالأمر مختلف، وهذا القول دون شك يصفق له الشيعة، بل إنه من أجل أمّياتهم

^{٢٦} ابن عساکر، تاریخ دمشق، ٢٩٠/٣٣.

^{٢٧} الذهبي، السير، ٢٧٦/١٠.

^{٢٨} محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، الجامع (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨)، "أبواب الفتن"، ٢١٦٦؛ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ١/١١٦، (رقم ٣٩٧)

^{٢٩} الذهبي، السير، ٢٨١/١٠.

أن يكون واحد كالمأمون من أعلام فكرهم كما يزعمون، أكد الحافظ الذهبي تشييعه وقال: "كان شيعياً... وقيل إن المأمون لتشييعه أمر بالنداء بإباحته المتعة، فلما علم بصحة الحديث - يعني ما صح في حرمتها - رجع إلى الحق وأمر بالنداء بتحريمها."³⁰

لعل من الأدلة التي ساقها البعض على تشييع المأمون حلّه لمتعة النساء وإن رجع عنها، وولايته بالعهد للإمام الرضا، وهو من بني هاشم - أي دون أخيه صاحب ولاية العهد أصلاً - وربما ذكره لفضائل أهل البيت، وعند تدقيق النظر فيما كل ما قيل فهل تكفي مثل هذه الطروحات للقول بتشيع المأمون؟ كان معتزلاً بالتأكيد؛ لأن لطروحات العقل عنده مدخلاً، لكن ما الذي يدفعه إلى قبول فكر الروافض خاصة والشيعه عموماً وهم أبعد الناس من منطق العقل، أليس عامة طروحات الشيعة قائمة على العواطف ابتداءً إلى أن باتت مطالب الشيعة أعمق من أن تكون مجرد حب لآل البيت، وحرصاً على البحث عن حقوقهم، وأعتقد أن غياب العقل في طروحات الشيعة أكثر وضوحاً في إثباتهم للنصوص الشرعية في ميدان السنة تحديداً، وهم يؤمنون بعصمة الأئمة عندهم وما أكثرهم، ألا ترى غياب العقل واضحاً كل الوضوح في تفسيرهم لآيات كتاب الله تعظيماً لبعض الأفراد أهل البيت دون سواهم، وعلى نحو أقرب إلى استهجان العقل واستغرابه، فهل يتصور أن عاقلاً مفكراً كالمأمون يمكن أن يكون شيعياً في مذهبه ورؤيته.

استبعد بكل قوة أن يكون المأمون شيعياً بالمعنى المذهبي، ولعله كغيره تأثر بفكرة ما رآها حقاً ولو لبرهته من زمن قال بها الشيعة ثم عدل عنها، ولا ننسى أنه من خلفاء بني العباس الذين كانوا على خلاف شديد مع العلويين الذين هم محور فكرة التشيع، وقد لا يكون من الحكمة إلغاء دور السياسة للرعية وخاصة حين تضطرب الأمور والشيعة كان لهم في عصر المأمون حضور بين ونفوذ ليس من السهل تجاوزه، فلعله رأى أن في مداراتهم في بعض ما كانوا يرون، وربما قناعته بأهليه الرضا من بعده لولاية العهد قد صوّر للبعض تشييع المأمون مع أن المأمون أكثر وعياً وعلماً وإدراكاً لما يفعل.

أباح المأمون المتعة وهذا حكم شرعي رآه الرجل، لا لأنه مذهب شيعي، بل لأن له فيه سلفاً، ولأنه أعتقد حله بالنظر إلى ما وقف عليه من أدلة رآها للوهلة الأولى مستساغة، فلما تبين له الحق عدل إليه، حين ذكر يحيى بن أكثم بحديث على رضي الله تعالى عنه بتحريمها، فلما علم بصحة الحديث رجع إلى الحق، وأمر المنادي بتحريمها. ذكر الذهبي أن نفظويه (ت ٣١٣هـ) - نحوي وفقهه ظاهري - قال: "بعث المأمون منادياً في الناس ببراءة ذمتي من ترحم على معاوية."³¹ ومع الثقة بالنقل لكنه لم يدرك المأمون، فقد مات سنة ٣٢٣ هجرية فالخبر مرسل، ومثله لا يصح بإعمال قواعد علم الإسناد، ولا بالعقل لان مثل المأمون وكان من أكمل الناس عقلاً وعدلاً وحكمة وسياسة لا يمكن أن ينقل عنه مثل ذلك، وهو الذي قال: "والله ما أستجيز أن أنتقص الحجاج بن يوسف"³² إشارة إلى ما ذكره المؤرخون من ظلمه وتعسفه.

³⁰ جعفر مرتضى العاملي، الحياة السياسية للإمام رضا (بيروت: دار الأضواء، ٢٠٠٨)، ص ١٩٧.

³¹ الذهبي، السير، ١٠ / ١٧٩.

³² الذهبي، السير، ١٠ / ١٩٧.

ذكر عنه تفضيل علي رضي الله عنه على سواه، وهذه مسألة خلافية أصلاً وليست من صلب الدين، ولا يترتب عليها كبير شيء، ولا تعني بالضرورة التشيع بمفهومه الذي كان في عصره، حتى نقل التغلبي عن المأمون أنه قال: "وظنوا أنه لا يجوز تفضيل علي إلا بانتقاص غيره، والله ما استجيز أن أنتقص الحجاج بن يوسف فكيف بالسلف الطيب.^{٣٣}" وفي مسألة تقديم علي على بقية الصحابة قال ابن كثير: "خالف يعني المأمون الصحابة كلهم، حتى علي بن أبي طالب، وقد روي عنه لا أوتى برجل فضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته جلد المفتر، ثم ذكر مسألة القول بخلق القرآن، وما ذكره من شربه للمسكر^{٣٤}، وكأني بآبن كثير قد تحامل على الرجل بالنظر إلى قناعاته التي ذكرها في كتابه.

بقي أن يقال: هل كان الرجل ممن يشرب المسكر؟ استبعد ذلك، فقد كان الرجل صلماً في دينه مدركاً لأهمية عقله، وما أكثر ما تكتب كتب التاريخ مما لا سبيل إلى تصديقه، وقد قيل في أبيه أكثر من ذلك، لكن بعض الروايات تشير إلى أنه كان يشرب النبيذ، وهو درجة ما قبل الاسكار، بحيث إذا أكثر الإنسان منه سكر، والنبيذ كما هو معلوم محل خلاف بين البصريين ومع الجمهور، والكوفيين الذين يرون حله، فكانت المقولة المشهورة لوكيع بن الجراح: "إن الكوفي يشربه تديناً، والبصري يتركه تديناً"^{٣٥} أي سفولاً وسقوطاً للعدالة، وهو ما حمل الإمام البخاري على أن يقول في سليمان بن داود الشاذكوني: "هو عندي أضعف من كل ضعيف"^{٣٦} حيث كان يشرب النبيذ وهو من أهل البصرة. ومع ذلك فإن صح الخبر ففي المسألة خلاف، ومن كثر علمه قل اعتراضه، مع ما ينبغي أن يعرف وهو أن المأمون كان حنفي المذهب، أي على طريقة الكوفيين قال أبو حاتم الرازي: "جارية أحمد ابن حنبل من شرب النبيذ من محدثي الكوفة، وسميت له عدداً منهم فقال: هذه زلات لهم لا تسقط عدالتهم."^{٣٧} ولما أشار الذهبي إلى هذه المسألة تردد فيها وقال: "كان يشرب النبيذ وقيل: بل يشرب الخمر."^{٣٨} وهذه العبارة من الذهبي فيها نظر؛ إذ كل ما ذكر هو مجرد نقل من الصعب التحقق منه، والكارهون للمأمون كثير لا شيء إلا لمجرد اعتزاله، فإن شرب النبيذ لا يعني أنه شرب الخمر ولا يتصور ذلك من المأمون بحال.

ومات المأمون رحمه الله غازياً ودفن في طرسوس وهو ابن ثمان وأربعين سنة.

المطلب الثاني: المأمون ورواية الحديث

من يرقب واقع الخليفة المأمون، وما كان يتمتع به من حب للعلم وأهله، ومدى عنايته بمجالس العلم التي جعلت من دار الخلافة أشبه بجامعة أو مركز علمي، تدرس فيه ميادين العلم على اختلاف فنونها، بحثاً

^{٣٣} ابن كثير، البداية والنهاية، ١٠/٢٧٦.

^{٣٤} الذهبي، السير، ٩/١١٧.

^{٣٥} الذهبي، السير، ١٠/١٨٣.

^{٣٦} محمد بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٥٢)، ٢/٢٦٦.

^{٣٧} الذهبي، السير، ١٠/٢٧٦.

^{٣٨} السيوطي، تاريخ الخلفاء، ١/٢٤٦.

ونقاشا وتحريراً للمسائل، يدرك تماماً أن الخليفة على علم تام بأهمية علم الحديث، باعتباره مصدراً تشريعياً بنيت على أساسه دولة الإسلام، وفي وقت كان علم الحديث في أعلى قائمة العلوم الإسلامية من حيث الأهمية، وكثرة المشتغلين به، حيث كان القرن الثالث هو العصر الذهبي لعلم الحديث وتدوينه وطرق التصنيف فيه، وكانت العراق في ذات الوقت أهم حواضر علم الحديث ممثلة ببغداد عاصمة الدنيا آنذاك والكوفة والبصرة التي جابها علماء الحديث من بلدان ما وراء النهرين شرقاً إلى بلاد الأندلس غرباً، فوفد إليها كل مشاهير علماء الحديث كالبخاري (ت ٢٥٦هـ) ومسلم (ت ٢٦١هـ) وابن المديني (ت ٢٣١هـ) وابن معين (ت ٢٣٢هـ) وأحمد (ت ٢٤١هـ) ممن كانوا أساطين هذا العلم ورواده، فلا عجب أن يكون الحديث كعلم له كل هذه المكانة والهيبة في النفوس هما من هموم الخليفة المأمون ولا عجب أن يأخذ عن مشاهير علماء الحديث في عصره كابي معاوية الضرير وهشيم بن بشير وإسماعيل بن علي، وهؤلاء من كبار المحدثين فضلاً عن غيرهم، وأحسب أن المأمون قد أخذ عن غيرهم من المشاهير؛ لأنني لم أر عناية واضحة بشيوخه وتلاميذه على نحو ما جرت عليه عادة المحدثين في التراجم، ولعل ذلك يعود إلى ما كان بينه وبين المحدثين من كدر في صفو العلاقة، وإن كانت له مشاركاته الحديثية، مع ما ذكره المحدثون من محاسن كثيرة، بل عدوه من كبار العلماء مع استدراقات جللتها تعلقت بمحنة المحدثين في مسألة خلق القرآن الكريم^{٣٩}.

إن مما يغلب على ظني أن الخليفة قد أعار علماء الحديث عنايته الواضحة، ولولا ما شاب تلك العلاقة مع المحدثين من كدر لكان في ظني أكثر إقبالا على الحديث والعناية به، وقد أشار إلى تلك العلاقة ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) في كتابه تأويل مختلف الحديث، وخاصة بين المحدثين والمعتزلة الذين قذفوا المحدثين بأوصاف ذميمة، فضلاً عن اتهامهم بالحشوية والمجسمة وغير ذلك، واستبعد أن لا يكون المأمون قد وافقهم على بعض ما يقولون، مع أن الطعن في المحدثين في ما فيه، بل أن اتهام المحدثين بأنهم مجرد نقلة للحديث دون إعمال للذهن اتهام باطل يشهد الواقع ببطلانه، فجلل قواعد علم الحديث توثيقاً، وفهما لمقاصده مبنية على رؤية عقلية قُدرت العقل دون المبالغة في تجاوزه للحد، مع تأكيدهم أن العقل السليم لا يتعارض مع النقل الصحيح، وأن عامة نقاد الحديث هم من جلة الفقهاء كالبخاري والترمذي وأبي داود ممن تصلح كتبهم وإن كانت في الحديث مراجع في الفقه الإسلامي المقارن.

لا أنكر أن غير المعتزلة والمأمون منهم هي التي حملتهم على قول ما قالوه، لكن الغيرة إن كانت في غير محلها أضرت وربما خلقت فتنة وهذا ما حصل، ومع كل ما جرى فقد كانت المقولة كانت للمأمون دراية بالحديث وروايته، وقال ابن دحية الكلبي فيه: الإمام المحدث وذكره بما هو أهله، وإلا فمن أين عرف الفقه حتى قيل إنه كعلي ابن أبي طالب، ومن أين كان علمه في الفرائض، وما الذي أوصله إلى ما وصل إليه في علم العقيدة والكلام؟ وهل كان كل ذلك إلا من القرآن الكريم والسنة المطهرة، وإن كنا لسنا معه فيما ذهب إليه من تأويل ليس بمستساغ وإن كنا نحسن الظن بالقائل به.

كان حبه للحديث قد ملأ عليه قلبه، فقد ذكر الحافظ الذهبي عن الحسن بن فهم قال: "حدثنا يحيى بن أكثم قال: قال لي المأمون: أريد أن أحدث قلت: ومن أولى بهذا منك؟ قال ضع لي منبرا ثم صعد فقال: فأول ما حدثنا هشيم عن أبي الجهم عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا {امرؤ القيس صاحب لواء الشعراء إلى النار}؛ قال: ثم حدث بنحو ثلاثين حديثا ونزل، قال كيف رأيت أبا يحيى مجلسنا؟ قلت: أجل مجلس تفقه العامة والخاصة، قال: ما رأيت له حلاوة، إنما المجلس لأصحاب الخلقان والمحابر."^{١١} وهو بهذا يعني المشتغلين بعلم الحديث.

كان مع ما أعطاه الله تعالى إياه من الملك؛ وقد دانت له العراق ومصر والشام وخراسان، فضلا عن علو النسب والشرف فيه لم ير ذلك كافيا لرفعته دون مجالسة العلماء وكبار المحدثين، ويسمع منهم الحديث مشافهة، وكان يتمنى ذلك فقال لمن امتدحه وأثنى عليه بما هو أهله: "بقيت لي خلّة، أن أجلس في مجلس ويستملي يحيى - وهو ابن القطان - فأقول: حدثنا الحمادان، -حماد بن سلمة وحماد بن زيد- قالوا: حدثنا ثابت البناني عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من عال ابنتين أو ثلاثة أو اختين أو ثلاثة حتى يموت عنهن كان معي كهاتين في الجنة، وأشار بالمسبحة والوسطى".، لكن علق الخطيب البغدادي على هذه الرواية فقال: وفي هذا الخبر غلط فاحش، ويشبه أن يكون المأمون روى عن رجل عن الحمادين، وذلك كان مولد المأمون سنة سبع وسبعين ومائة ومات حماد سنة سبع وستين قبل مولده بعشر سنين، وأما ابن زيد فمات سنة تسع وسبعين.^{١٢} وعلى كل حال فمثل هذا النص يؤكد مدى رغبة الخليفة بطلب علم الحديث والضلوع فيه.

إن من يدقق النظر في النص السابق وغيره يدرك جليا أن المجالس إنما يزينها الحديث وتكون أكثر جمالا حين يتولى المشتغلون في الحديث رواية الحديث فيها وهم الذين وصفهم على سبيل الغبطة لهم أصحاب الثياب البالية نظرا لزهدهم في الدنيا وكثرة الترحال فيها فما عادوا يبألون بما يلبسون وبأيديهم المحابر التي كانت مع غيرها من أدوات الكتابة زينة لهم وكأنني به كان راغبا أن لو كان معدودا في أمثال هؤلاء.

لقد عدّ له ابن أكثم نحوًا من ثلاثين حديثا يرويها عن النبي صلى الله عليه وسلم بسنده المتصل، وهل يكون ذلك إلا لمحدث؟ لقد روى كثيرون من عليّة علماء الحديث أحاديث ولم تكن الكثرة من التحديث غاية لهم، ولا تنس عبارة المأمون حين روى الحديث السابق حين قال: عن أبي هريرة مرفوعا، وهذا يعني أنه على علم بمصطلحات القوم من أهل الحديث.

ومما يدل على علم الخليفة المأمون بالأحاديث ودرايته بها ما رواه أبو العباس السراج عن محمد بن سهل بن عسكر من أن رجلا تظاهر بعلم الحديث فجاء الخليفة طامعا؛ لعلمه بشغف المأمون بالحديث

^{١١} أسلم بن سهل الواسطي، تاريخ واسط، تحقيق كوركيس عواد (بيروت: مكتبة العلوم والحكم، ١٩٨٦)، ص ١٢٢.

^{١٢} الذهبي، السير، ٢٧٥/١٠.

^{١٣} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر، شرف أصحاب الحديث، تحقيق محمد سعيد خطيب أوغلي (أنقرة: دار السنة، د.ت.)، ص ٩٨.

ورويته، فسأله عمّا يحفظه في كتاب كذا وكذا، فلم يجبه، فحدثه بكل ما سأله بالسند المتصل، ثم قال لأصحابه: "يطلب أحدهم الحديث ثلاثة أيام ثم يقول: أنا من أصحاب الحديث، أعطوه ثلاثة دراهم."^{٤٣} وما من شك أن مثل هذا النص يشعر بمدى معرفة المأمون بالحديث وتقديره لروايته لما يتطلبه علم الحديث من بذل جهد وطول صحبة، وملازمة للعلماء، ولهذا استنكر على مثل هذا الرجل وقد عدّ نفسه من علماء الحديث وروايته، وهو لا يحسن أن يحفظ في الباب ولو حديثاً واحداً، أليس في هذا دلالة على علم الرجل بالحديث وحسن درايته به، وقد استنكر على لابس ثوب زور متلبسا بما لم يعط.

كان المأمون سريع البديهة، قوي الحافظة؛ إذ سمع من الامام الشافعي مائة حديث في مجلس واحد، فأعادها عليه في مجلسه ذاك؛ فتعجب الإمام الشافعي من حفظه، مع حرص واضح على طلبه من كبار أهله كالشافعي وعيسى بن يونس تقديراً للحديث وأهله^{٤٤}. فالمأمون كان من حفاظ الحديث إذن، وشرط قبول الرواية العدالة، وهو موصوف بها أصلاً باتفاق أهل العلم، وانضم إلى ذلك الحفظ فامتلك الرجل مقدرات الرواية على أحسن أحوالها، كما أن فيما سبق دلالة على تكريمه لأهل الحديث وتقديره تكريمة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن ذلك ما رواه هذبة بن خالد قال: "حضرت عند أمير المؤمنين المأمون، فلما رفعت المائدة جعلت ألتفت ما تحت المائدة، فرويت عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من أكل ما تحت المائدة أمن الفقر فأمر لي المأمون بألف درهم."^{٤٥} ولعل هذا ما جعل من يتكسب في الحديث يأتي طمعا بوصله.

ومن لطيف عنايته بمفردات اللغة وغريب الحديث، وقد ذكر عنده حديث: "إذا تزوج الرجل المرأة لدينها وجمالها كان سداداً - بكسر السين في أوله - من عوز."^{٤٦} وكان المأمون متكثراً فجلس وقال: السداد بالفتح لحن يا نصر؟ - يعني ابن شميل - قلت: نعم ها هنا وإنما لحن هشيم وكان لحناً - قالها نظر تسويغ لرواية المأمون بالفتح - فقال: وما الفرق بينهما؟ قلت: السداد بالفتح القصد في السبيل والسداد بالكسر البلغة، وكل ما سددت به شيئاً فهو سداد قال: أفتعرف العرب ذلك؟ قلت: نعم وذكر شعراً للعرجي قال في بعض ما قال -أضاعوني وأي فتى أضاعوا ليوم كربيهة وسداد ثغر

فقال المأمون: "قبح الله من لا أدب له!"^{٤٧}

وما رواه الخليفة المأمون من أحاديث فظاهر الحال ما يدل على كثرتها كما تشهد بذلك النصوص

^{٤٣} الصفدي، الوافي، مرجع سابق ٢٠٠/١٧.

^{٤٤} السيوطي، تاريخ الخلفاء، ٢٢٧/١.

^{٤٥} أبو عثمان سعيد بن محمد البحيري النيسابوري، فوائد أبي عثمان البحيري، (م.د): شر برنامج جوامع الكلم التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ٢٠٠٤، ٥٥، (رقم ٥٤).

^{٤٦} حمد بن محمد أبو سليمان الخطابي، غريب الحديث، تحقيق عبد الكريم الغزالي (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٢)، ٥٥/١. ورواه ابن عساکر في تاريخ دمشق، ٢٩٣/٣٣.

^{٤٧} شيرويه بن شهدار الدلمي، فردوس الأخبار بمأثور الخطاب، تحقيق فواز الزمالي ومحمد المعتمد البغدادي (دمشق: دار الكتاب العربي، ١٩٨٧)، ٣٦١/١، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، ديوان المعافى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢)، ٣/١.

المراجع، لكن ما روى عنه من ذلك قليل؛ وربما كما أسلفت لموقف المحدثين منه مع أن المحدثين معروفون بموضوعيتهم وتجردهم، فقد رووا عن القدرية والمعتزلة والخوارج والشيعة، وكتب المحدثين مليئة بأحاديث هؤلاء بشرطها، لكن بدى لي النظرة إلى المأمون كانت مختلفة بحكم سلطانه، وفتنته المحدثين في زمانه، فلم يشغلهم ما رواه من حديث كحديث من سواه، وقد كان في الرواية عن غيره غنية. ومما رواه المأمون من حديث ما رواه عن هشيم عن مجالد بسنده المتصل عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا تزوج الرجل المرأة لدينها وجمالها كان فيه سداد من عوز" وقد سبق تخريجه. كما روى بسنده المتصل قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من ذبح قبل أن يصلي فإنما هو لحم قدمه ومن ذبح بعد الصلاة فقد أصاب السنة"^{٤٨} وذاكر الحاكم الدارقطني في سند المأمون هذا بعدما قال: "وفي القلب منه شيء؛ أي لوجود أبي أحمد الصيرفي فيه، فقال الدارقطني: ما فيه الثقة مأمون". ثم ذكر بسنده الحديث إلى يحيى بن معين قال: سمعت المأمون وقد ذكر الحديث"^{٤٩}، بمعنى أن شهادة الدارقطني كافية للحكم بصحة الحديث فكيف إذا انضم إليه علم المحدثين ابن معين الذي عرف بتشده. ومما يلفت النظر أنه كان يحرص على رواية أحاديث الأدب والرفائق فضلا عن الأحكام، تقديرا منه للأخلاق الإسلامية، كما في حديث رواه بالسند المتصل إلى عقبه بن أبي بكرة وعمران بن حصين قالا: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحياء من الإيمان، والإيمان في الجنة، والبذاء من الجفاء، والجفاء في النار."^{٥٠} ومن ذلك ما رواه بإسناده إلى انس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الخلق عيال الله فأحب عباد الله أنفعهم لعياله."^{٥١}، قال ذلك بعد اعتراضه على رجل ذكر عنده الحديث فصحه له روايته^{٥٢}.

ومما رواه عن أبيه عن جده عن عقبه بن عامر قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد القوم خادمهم..." ورواه عنه الخطيب بسند آخر عن جرير بن عبد الله فذكر الحديث^{٥٣}، كما رواه أبو عبد الرحمن السلمي في آداب الصحبة بسنده عن المأمون بسند ضعيف وقال: "قد يحسن الحديث لتعدد طرقه."^{٥٤} كما ذكره ابن عساکر بسنده إلى أبي حذيفة البخاري قال سمعت أمير المؤمنين المأمون يحدث عن أبيه عن جده عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "مولى القوم منهم"، قال محمد بن قدامة أحد رواد سند ابن عساکر فبلغ المأمون أن أبا حذيفة حدث عنه بهذا الحديث فأمر له بعشرة آلاف درهم^{٥٥}.

ومما رواه بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنهما قال: "لما نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم

^{٤٨} السيوطي، تاريخ الخلفاء، ١/٢٧٧. وله شواهد منها ما هو في الصحيح. البخاري، الجامع الصحيح، "كتاب العيدين"، ٩٨٥.

^{٤٩} السيوطي، التاريخ، ١/٢٦١.

^{٥٠} السيوطي، التاريخ، ١/٢٤١. والحديث صحيح وشواهده كثيرة. محمد بن حبان البستي، الصحيح، تحقيق شعيب الأرنؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣)، "كتاب الرفائق"، ٦٠٨.

^{٥١} ابن عساکر، تاريخ دمشق، ٣٣/٢٧٨.

^{٥٢} الخطيب، تاريخ بغداد، ١٠/١٨٧.

^{٥٣} الخطيب، تاريخ بغداد، ١٠/١٨٧.

^{٥٤} أبو أحمد بن عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في الضعفاء (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥)، ١/٣٣١؛ الخطيب، تاريخ بغداد،

١٨٧/١٠

إِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ [البقرة: ٢٨٤] شق ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت فَيَغْفُرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ [البقرة: ٢٨٤] وعقب ذكر الحديث قال الطبراني: لم يروه عن المأمون إلا صالح، تفرد به عبد الله بن محمد المدني^{٥٥}. كما روى له أبو الشيخ الأصبهاني بسند المتصل مرفوعاً حديث: "لا تحتجموا يوم الخميس فمن احتجم يوم الخميس فلا يلومن إلا نفسه."^{٥٦}، وكذا أبو الفضل الزهري عنه بالسند المتصل إلى علي بن أبي طالب قال: "لقد رأيتني وإني لأربط على بطني الحجر من الجوع وأن صدقتي لتبلغ في اليوم أربعة آلاف دينار، كما روى حديثاً آخر بالسند المتصل عنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: "أت مني بمنزلة هارون من موسى."^{٥٧}

هذا ما تسير لي جمعه من أحاديث المأمون، وقد بان لي في ما سبق مدى عنايته بالحديث وقد روى عنه شيئاً من ذلك كبار المحدثين، كابن عيينة في مسألة ميراث المرأة، ويحيى بن معين في حديث التكبير يوم العيد، وغيرهم من كبار المحدثين، ويغلب على ظني أن للمأمون حديثاً كثيراً أثر المحدثون تركه لاعتبارات منها الجمع بين السلطان وروايته للحديث، وكان لسلطانه أثر كبير على واقع المحدثين، ثم إن تلك الأحاديث جاءتهم من طرق أخرى عن رواة انقطعوا لرواية الحديث، بل كم من علم من أعلام الحديث، قد وجد من المحدثين جفوة لسبب أو آخر فأثروا ترك الرواية عنه لشبهة في عقيدته، أو لما اعتقدوه أنه مما يذهب بمروته كأخذ الأجر على الحديث، أو قبول هدايا السلاطين وغير ذلك كثير، فلا استبعد أن يكون الأمر كذلك بالنسبة للمأمون.

ومما يلفت النظر فيما رواه المأمون من أحاديث أن فيها الصحيح والضعيف وإن وردت في بعض الروايات بلفظ آخر أحياناً، فإن منها ما هو في الصحيحين أو كتب السنن وغيرها من المصنفات الحديثية المشهورة، ولا ننس أن ممن أخرجها كما ذكرت في مواضعه الإمام الطبراني في المعجمي الأوسط والصغير، وبحشل في تاريخ واسط وأبو الشيخ الأصبهاني في تاريخ أصفهان، والخطيب في تاريخ بغداد، وابن عساكر في تاريخ دمشق، والذهبي في سير أعلام النبلاء، وأبو الفضل الزهري في حديث أبي الفضل، والسيوطي في تاريخ الخلفاء، والسلمي في آداب الصحة، وهذه كتب حديث أصيلة معتمدة مشهورة أوردت هذه الأحاديث بسند الخليفة المأمون، وهي كما أسلفت فيها الصحيح وما فيه ضعف، وهذا مما لا تنفك منه كتب المحدثين إذا استثنينا كتب الصحيح المجرد، إذ الحكم بضعف الحديث لا يعني بالضرورة رده أو الحكم بوضعه، والحكم على ضعف بعض أحاديث المأمون لا يعني بالضرورة أن يكون هو من تحمل الحكم بضعفه، فقد يكون في سنده رجل ضعيف يتحمل عهدته الحكم على الحديث، والمأمون ثقة معروف وأن حكم عليه بعض المتأخرين بالجهالة، وإن لم أقف على من صرح بالحكم بجهالته إلا ما رأيت

^{٥٥} سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، تحقيق طارق أبو معاذ، (مصر: دار الحرمين، ١٩٩٥)، ٣٢١/١، (رقم ٥٣٢).

^{٥٦} أبو الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد الأصبهاني، طبقات المحدثين بأصبهان، تحقيق عبد الغفار البلوشي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢)، ٢٢/٤.

^{٥٧} أبو الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن الزهري، حديث أبي الفضل الزهري، تحقيق حسن شبانه (الرياض: أضواء السلف، ١٩٩٨)، ٤٩٣، (رقم ٥١٠).

في موسوعة الحديث على الشبكة العنكبوتية حيث قيل: بأنه مجهول، مع أنهم وثقوا أباه الرشيد، وهذا يؤكد أن موقف المحدثين قديما وحديثا إنما كان لاعتزاله وهو حكم إن صح من المتقدمين ولم أفق عليه، - أعني الحكم بجهالته - ، تجاوز للحقيقة، وتجاهل لقواعد المحدثين، وعليه فالمأمون علم من أعلام الاسلام كان له حظ وافر في كل علم، ومنها علم الحديث وجدير بان ينصف الرجل دون أن يغمط حقه، مع أني لم أفق على حكم للنقاد القدامى فيه، وهم صناع علم النقد والجرح والتعديل، بل ولا من المتأخرين ممن يعتد برأيهم، وقد يقال من كان بمقدوره أن يجرح الخليفة؟ وهو سؤال فيه وجهة، لكن نقاد الحديث بعد القرن الثالث تابعوا مسيرة من جاء بعدهم ، ولم يعد من الخشية ما كان في القرون الثلاثة الأولى، وخاصة أن للمأمون رواية، وقد حرص المحدثون على ألا يتركوا أحدا روى ولو حديثا واحدا ممن وصفوه بالمجاهيل، فلا أقل من أن يقال بأن سكوت من سكت عن توثيقه دون من وثقه صراحة هو توثيق ولو بالمجمل، والإشارة الى جهالته في بعض مواطن الشبكة العنكبوتية ما هو الجهالة بذاتها ويصنع المحدثين، وخروج عن مألوف عاداتهم في علم كانت الموضوعية والبعد عن الهوى أهم مظاهره، ولا أدل على ذلك من كثرة الروايات عن المبتدعة - كانت هذه هي المشكلة - ولم أر غيرها ، فقد روى المحدثون الكبار عن من كان أكثر ابتداعا كالشيعة والخوارج والقدرية والجبرية والإرجاء، وهؤلاء لهم من الروايات في كتب الحديث عجب! لكن بعد التحقق من أمانة من نقل عنه منهم، ولا يشك عاقل في أمانة المأمون.

كما هو معلوم للكل بأن الإمام ابن الصلاح قد ألف كتابه "مقدمة علوم الحديث" قبل كتابه "السياسة صحيح مسلم من الإخلاق والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط"، وأنه صرح فيه ارتقاء حديث الضعيف إلى الصحيح لغيره في الفصل الثالث في مسألة المعلق كما هو معلوم في علوم الحديث بأن المعلق من أقسام الضعيف، حيث قال: "وقع في هذا الكتاب، وفي كتاب البخاري ما صورته صورة الانقطاع، وليس مُلْتَحِقًا بالانقطاع في إخراج ما وقع فيه ذلك من حَيِّز الصحيح إلى حيز الضعيف، ويسمى تعليقا، سماه به الإمام أبو الحسن الدار قطني، ويذكره الحميدي في" الجمع بين الصحيحين" وغيره من المغاربة، وكانهم سموه تعليقا أخذنا من تعليق العتق والطلاق، وتعليق الجدار، لما يشترك فيه الجميع من قطع الاتصال، فإن ما فيه من حذف رجل أو رجلين أو أكثر من أوائل الإسناد، قاطع للاتصال لا محالة، وهو كتاب البخاري كثير، وفي كتاب مسلم قليل، وإذا كان التعليق بلفظ فيه جزم منهما وحكم بأن من وقع بينهما وبينه الانقطاع قد قال ذلك، أو رواه واتصل الإسناد منه على الشرط مثل أن يقولوا: روى الزهري، ويسوقا إسناده متصلاً، ثقة عن ثقة، فحال الكتائبين يُوجب أن ذلك من الصحيح عندهما... وذكر الحافظ أبو علي الغساني الأندلسي أن مسلما وقع الانقطاع فيما رواه في كتابه في أربعة عشر موضعاً^{٥٨} ثم قال ابن الصلاح عقب ذكر ما قاله أبو علي الغساني: فهي إذن اثنا عشر، لا أربعة عشر، وأخذ هذا عن أبي علي أبو عبد الله المازري صاحب "المُعَلَّم"، وأطلق أن في الكتاب أحاديث مقطوعة في أربعة عشر موضعاً. وهذا يوهم خللا في ذلك، وليس ذلك كذلك، ولا شيء من هذا، والحمد لله، فخرج لما وجد ذلك فيه من حَيِّز الصحيح، وهي موصولة من

^{٥٨} ابن الصلاح، السياسة، ص ٧٦.

جهات صحيحة لا سيما ما كان منها مذكورا على وجه المتابعة ففي نفس الكتاب وصلها، فاكتفى بكون ذلك معروفا عند أهل الحديث، كما أنه روي عن جماعة من الضعفاء اعتمادا على كون ما رواه عنهم معروفا من رواية الثقات.^{٥٩}

وقال ابن حجر في الفصل الرابع في بيان السبب في إيراده للأحاديث المعلقة: مرفوعة وموقوفة، وشرح أحكام ذلك: والمراد بالتعليق: "ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد... فأما المعلق من المرفوعات فعلى قسمين، أحدهما: ما يوجد في موضع آخر من كتابه هذا موصولا.^{٦٠}

وقد ذكر ابن حجر في الفصل التاسع أسماء من طعن فيه من رجال الصحيح، والجواب عن الاعتراضات موضعا موضعاً، وتمييز من أخرج له منهم في الأصول، أو في المتابعات والاستشهادات،^{٦١} حيث مثل رواية الذين طعن عليهم الأئمة وأجاب عليهم بما يدفع بتلك الطعن، منهم: عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري،^{٦٢} وقد تكلم فيه العلماء بالضعف،^{٦٣} وقد أخرج له البخاري احتجاجا بسبعة أحاديث رواها عن عمه عبد الله بن ثمامة بن أنس بن مالك، ومنها أحاديث من رواية ابنه محمد بن عبد الله الأنصاري،^{٦٤} وهنا كما رأينا روى عن عمه وهناك قاعدة عند المحديثين وهي أن الرجل أضبط

^{٥٩} ابن الصلاح، الصيانة، ص ٨١.

^{٦٠} ابن حجر، فتح الباري، ١٧/١.

^{٦١} ابن حجر، فتح الباري، ٣٨٤/١.

^{٦٢} ابن حجر، فتح الباري، ٤١٦/١.

^{٦٣} قال ابن حجر في "فتح الباري" ٤١٦/١: وثقه العجلي، والترمذي، واختلف فيه قول الدارقطني، وقال ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم: صالح، وقال الساجي: ليس بالقوي، وقال الساجي: فيه ضعف، ولم يكن من أهل الحديث، وروى مناكير، وقال العقيلي: لا يتابع على أكثر حديثه.

^{٦٤} أخرج البخاري في "صحيحه"، ك- العلم، ب- من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه، ٣٠/١ ح/٩٤، قال: حدثنا عبيدة، قال: حدثنا عبد الصمد، قال: حدثنا عبد الله بن المثنى، قال: حدثنا ثمامة بن عبد الله، عن أنس، عن النبي ﷺ، أنه كان "إذا سلم سلم ثلاثا، وإذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا".

وأخرجه البخاري في "صحيحه"، ك- العلم، ب- من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه، ٣٠/١ ح/٩٥، قال: حدثنا عبدة بن عبد الله الصغار، حدثنا عبد الصمد، قال: حدثنا عبد الله بن المثنى، قال: حدثنا ثمامة بن عبد الله، عن أنس، عن النبي ﷺ، أنه كان "إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا، حتى تفهم عنه، وإذا أتى على قوم فسلم عليهم، سلم عليهم ثلاثا".

وأخرجه البخاري في "صحيحه"، ك- الجمعة، ب- سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا، ١٠١/٢ ح/٢٢٧، قال: حدثنا الحسن بن محمد، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، قال: حدثني أبي عبد الله بن المثنى، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أنس بن مالك، أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب، فقال: اللهم إنا كنا نتوسل إليك ببنينا، فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم بنينا فاسقنا، قال: فُيَسْقَوْنَ.

وأخرجه البخاري في "صحيحه"، ك- الزكاة، ب- زكاة الغنم، ١١٨/٢ ح/١٤٥٤، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، قال: حدثني أبي، قال: حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس، أن أنسا حدثه، أن أبا بكر - رضي الله عنه - كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين...

وأخرجه البخاري في "صحيحه"، ك- الشركة، ب- ما كان من خليطين فإنهما يتراخجان بينهما بالسوية في الصدقة، ١٣٨/١ ح/٢٤٨٧، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى، قال: حدثني أبي، قال: حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس، أن أنسا، حدثه - أن أبا بكر رضي الله عنه - كتب له فريضة الصدقة التي فرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، قال: «وما كان من خليطين، فإنهما يتراخجان بينهما بالسوية».

وأخرجه البخاري في "صحيحه"، ك- كتاب أصحاب النبي ﷺ، ب- ذكر العباس بن عبد المطلب، ٢٠/٥ ح/٣٧١، قال: حدثنا الحسن بن محمد، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، حدثني أبي عبد الله بن المثنى، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أنس - رضي الله عنه -، أن عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب، فقال: «اللهم إنا كنا نتوسل

لحديث آل بيته من غيره"^{٦٥} ولذلك أخرج عنه البخاري بناء عليها، وأزال بها الاعتراضات التي وجهت عليه قائلا: "والبخاري إنما أخرج له عن عمه هذا الحديث وغيره ولا شك أن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره"^{٦٦} وأخرج له حديثين متابعه من غير طريق عمه عبد الله بن ثمامة بناء على قاعدة الانتقاء، أحدهما في فضائل القرآن،^{٦٧} وثانيهما في اللباس،^{٦٨} ولذلك قال ابن حجر: لم أر البخاري احتج به إلا في روايته عن عمه ثمامة فعنده عنه أحاديث، وأخرج له من روايته عن ثابت، عن أنس حديثا توبع فيه عنده، وهو في فضائل القرآن، وأخرج له أيضا في اللباس عن مسلم بن إبراهيم عنه، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، في النهي عن الفرع بمتابعة نافع وغيره عن ابن عمر.^{٦٩} ولذلك قال الدكتور بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرنؤوط صاحبا تحرير التقريب: فالظاهر أن البخاري انتقى من حديثه الصحيح.^{٧٠}

وقد لخص ابن حجر خلاصه ما قيل فيه في "النكت على صحيح البخاري" بقوله: وعبد الله بن المشنى ممن تفرد به البخاري بإخراج حديثه دون مسلم، وقد وثقه العجلي، والترمذي، وقال أبو زرعة، وأبو حاتم صالح، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بالقوي. قُلْتُ: لعله أراد في بعض حديثه، وقد تقرر أن البخاري حيث يخرج لبعض مَنْ فيه مقال لا يخرج شيئا مما أنكر عليه. وقول ابن معين: ليس بشيء، أراد به في حديث بعينه سئل عنه، وقد قواه في رواية إسحاق بن منصور عنه.

وفي الجملة فالرجل إذا ثبت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا إذا كان مفسرا بأمر قاض، وذلك غير موجود في عبد الله بن المشنى هذا، وقد قال ابن حبان لما ذكره في "الثقات": ربما أخطأ. والذي أنكر عليه إنما هو من روايته عن غير عمه ثمامة، والبخاري إنما أخرج له عن عمه هذا الحديث وغيره، ولا شك أن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره.^{٧١} ومن الرواة الذين طعن عليهم الأئمة: مبارك بن فضالة، قال ابن حجر: هو مختلف فيه، وكان يدلس، قال ابن عدي: أرجو أن تكون أحاديثه مستقيمة، علق له البخاري مواضع،^{٧٢}

إِنَّكَ بَيْنَنَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِينَا» قَالَ: فَيَسْقُونَ.

وأخرجه البخاري في "صحيحه"، ك- الاستئذان، ب- التسليم والاستئذان ثلاثا، ٨/٥٤٤/٦٢٤، قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا سَلَّمَ سَلَّمَ ثَلَاثًا، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا».

^{٦٥} قال أبو زرعة في حديث محمد بن يزيد بن سنان: حديث محمد بن يزيد أشبه عن أبيه، لأنه أفهم بحديث أبيه. ابن أبي حاتم، العلل، ٥٤٢/٢. وقال الشافعي: لو كان كما حدث مكحول، كان ولده أعرف بحديثه. البيهقي، السنن الصغرى، ٣٩٢/٣.

^{٦٦} ابن حجر، فتح الباري، ١٨٩/١.

^{٦٧} أخرجه البخاري في "صحيحه"، ك- فضائل القرآن، ب- القراء من أصحاب النبي ﷺ، ٦/١٨٧/٥٠٠٤، قال: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنِي ثَابِتُ الْبَيِّنَاتِي، وَثُمَامَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «مَاتَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنَ عِزُّهُ أَرْبَعَةً: أَبُو الدَّرْدَاءِ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو زَيْدٍ» قَالَ: «وَنَحْرُ وَرَثَتَانِ».

^{٦٨} أخرجه البخاري في "صحيحه"، ك- اللباس، ب- الفرع، ٧/١٦٣/٥٩٢١، قال: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى عَنِ الْفَرْعِ».

^{٦٩} ابن حجر، هدي الساري، ٤١٦/١.

^{٧٠} د. بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ٢٦١/٢.

^{٧١} ابن حجر، النكت على صحيح البخاري، ١٨٠/٢.

^{٧٢} ابن حجر، هدي الساري، ٤٥٨/١.

وقال المزي في " التهذيب الكمال"، والذهبي في " السير": "استشهد به البخاري في الصحيح،^{٧٣} وقال ابن الملحق: وثقه قوم، وضعفه آخرون، أخرج له البخاري متابعة.^{٧٤}

وهناك نصوص من الأئمة كالحافظ ابن حجر، وابن كثير، والسبكي إلى ارتقاء حديث الضعيف إلى الصحيح لغيره، ولا سيما نص الحافظ ابن حجر على أخذ المتابع درجة من تابعه، يعني هذا بأن هؤلاء الأئمة الكرام قالوا ذلك بعد استقراء صنيع الأئمة ولا سيما صنيع صاحبي الصحيحين، وإلَيْكم بتلك النصوص: قال الملا علي القاري: قال ابن حجر: إذا تابع السبيء الحفظ شخصٌ فوَقَّه انتقل بسبب ذلك إلى درجة ذلك الشخص، ويتنقل ذلك الشخص إلى أعلى من درجة نفسه التي كان فيها، حتى يترجح على مساويه من غير متابعة من دونه.^{٧٥} وقال تقي الدين السبكي: والضعيف قسمان: قسم يكون ضَعْفُ راويه ناشئا من كونه متهما بالكذب ونحوه، فاجتماع الأحاديث الضعيفة من هذا الجنس لا يزيدُها قوة.

وقِسْمٌ يكون ضَعْفُ راويه ناشئا من ضعف الحفظ، مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر؛ عرفنا أنه مما قد حققه ولم يختل فيه ضبطه له، ولم يختل فيه ضبطه، هكذا قاله ابن الصلاح - رحمه الله - وغيره. فاجتماع الأحاديث الضعيفة من هذا النوع يزيدُها قوة، وقد يرتقي بذلك إلى درجة الحسن، أو الصحيح.^{٧٦} وقال ابن كثير: إن الضعيف يتفاوت، فمنه ما لا يزول بالمتابعات، يعني: لا يُؤثر كونه تابعا أو متبوعا كرواية الكذابين أو المتروكين ونحوهم، ومنه ضعف يزول بالمتابعة، كما إذا كان سبيء راويه الحفظ أو روى الحديث مرسلًا، فإن المتابعة تنفع حينئذ، ويُزْفَعُ الحديثُ عن حضيض الضعف إلى أَوْجِ الحُسْنِ أو الصحة، والله أعلم.^{٧٧}

وقد أشار الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد إلى النظر إلى درجة المتابع لكون كل متابع عدم إعطاء قوة لمن تابعه، وأما إذا كان المتابع درجته قوية فيعطي قوة لمن تابعه، حيث قال: الربيع بن بَدْر: قال البيهقي: ضعيف، إلا أنه لم يتفرد به، وقال الشيخ تقي الدين في الإمام: وقول البيهقي إنه لم يتفرد به لا يكفي في الاحتجاج حتى ينظر مرتبته، ومرتبته مُشَارِكِهِ، فليس كل من يوافق مع غيره في الرواية يكون موجبا للقوة والاحتجاج.^{٧٨}

وقد نصح المحذوثون على من يريد أن ينظر في الصحيحين برعاية كيفية الإخراج في الصحيحين؛ إذ أنهما يستعملان بمنهج الانتقاء؛ وهو إخراج من أحاديث الراوي الضعيف ما تؤيده قرينة دالة على أنه ضبطه إما أن يتابعه ثقة وإما يكون ضعفه مقيدا بثبوت.^{٧٩} وقد أشار إليه الإمام الزركشي بقوله: "وأصحاب الصحيح

^{٧٣} المزي، تهذيب الكمال، ١٩٠/٢٧. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٣/٣٢٥.

^{٧٤} ابن الملحق، البدر المنير، ٣٩٢/٨.

^{٧٥} الملا القاري، علي، شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، ص. ٥٣٨.

^{٧٦} تقي الدين السبكي، شفاء السقام في زيارة خير الأنام، ص. ١٠١.

^{٧٧} ابن كثير، اختصار علوم الحديث، ص. ١١٧.

^{٧٨} الزيلعي، نصب الراية، ١٥٣/١.

^{٧٩} أحمد معبد، "مقطع فائدة حديثية معنى الانتقاء عند البخاري ومسلم"، YouTube

إذا رويوا لمن تكلم فيه وضعف فإنهم يثبتون من حديثه ما لم ينفرد به، بل وافق فيه الثقات وقامت شواهد صدقه،^{٨١} وكذلك أشار إليه ابن عبد الهادي صاحب التنقيح بقوله: "وأصحاب الصحيح إذا رويوا لمن نُكِّمَ فيه، فإنهم يدَعُونَ من حديثه ما تفرد به، ويتفقون ما وافق فيه الثقات، وقامت شواهدهم عندهم."^{٨٢}

ومنهج الانتقاء هذا كان معروفاً عند المحققين، نرى ذلك وضوحاً في شرح ابن رجب الحنبلي لعلل الترمذي، حيث قال: النوع الأول: من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض، والنوع الثاني: من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض، والنوع الثالث: قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم.^{٨٢}

وكذلك نرى ذلك من خلال صنيع الحافظ ابن حجر في أحاديث عبد الله بن صالح كاتب الليث، حيث قال: "ولما عجب أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله صاحب "المستخرج على صحيح البخاري" من صنيع البخاري وموقفه من أحاديث عبد الله بن صالح كاتب الليث، فقال: "هذا عجيب: يحتج به إذا كان منقطعاً- أي معلقاً- ولا يحتج به إذا كان متصلاً!"، أجابه ابن حجر بقوله في "مقدمة الفتح": "إن البخاري إنما صنع ذلك لما قررناه: أن الذي يورده من أحاديث صحيح عنده، قد انتقاه من حديثه، لكنه لا يكون على شرطه الذي هو أعلى من شروط الصحة، لهذا لا يسوقه مساق أصل الكتاب، وهذا اصطلاح له قد عرف بالاستقراء من صنيعه، فلا مشاحة فيه، والله أعلم."^{٨٣}

ونرى ذلك أيضاً خلال تنبيه ابن الصلاح في "الصيانة" بقوله: "وفيما ذكرنا دليل على أن من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في "صحيحه" بأنه من شرط الصحيح: فقد غفل وأخطأ، بل يتوقف ذلك على النظر في أنه كيف روى عنه، على ما بيناه من انقسام ذلك."^{٨٤}

وقد فسر ابن حجر قول ابن الصلاح المذكور من خلال سويد بن سعيد من رجال مسلم، حيث قال: وذلك موجود هنا، فإن سويد بن سعيد إنما احتج به مسلم فيما توبع عليه لا فيما تفرد به، وقد اشتد إنكار أبي زرعة الرازي على مسلم في تخريجه لحديثه، فاعتذر إليه من ذلك بما ذكرناه من أنه لم يخرج ما تفرد به، وكان سويد بن سعيد مستقيم الأمر ثم طرأ عليه العمى، فتغير وحده في حال تغيره بمناكير كثيرة، حتى قال يحيى بن معين: "لو كان لي فرس ورمح لغزوته"، فليس ما ينفرد به على هذا صحيحاً فضلاً عن أن يخالف فيه غيره.^{٨٥}

وكذلك بين ابن حجر في موضع آخر بقوله: "وهو وإن أخرج له مسلم في "صحيحه"، فقد ضعفه الأئمة، واعتذر مسلم عن تخريج حديثه، بأنه ما أخرج له إلا ما لا أصل من رواية غيره، وقد كان مسلم

^{٨٠} الزركشي، التكت على مقدمة ابن الصلاح، ٣٥١/٣.

^{٨١} الزيلعي، نصب الراية، ٤٨٠/٢.

^{٨٢} ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ٥٥٢/٢ - ٦٢١.

^{٨٣} ابن حجر، فتح الباري، ٤١٥/١.

^{٨٤} ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، ١٠٠/١. ومحمد عوامة، تعليق على تدريب الراوي، ٣٢٨/١.

^{٨٥} ابن حجر، التكت على كتاب ابن الصلاح، ٢٧٦/١.

لقيه، وسمع منه قبل أن يعمي، ويتلقن ما ليس من حديثه، وإنما كثرت المناكير في روايته بعد عماء.^{٨٦} وقال ابن حجر في موضع آخر: "فإن سويد بن سعيد أخرج له مسلم، لكنه لم يحتج به، وإنما أخرج له ما توبع عليه، صرح بذلك مسلم لما عاتبه أبو زرعة على تخريجه عن سويد، وسويد مع ذلك كان متماسك الحال لما اجتمع به مسلم، ثم عمي بعد ذلك، ووذّشوا عليه من حديثه ما ليس منه، فصار يتلقن".^{٨٧}

وقد سبر الشيخ محمد عوامة روايات سويد بن سعيد في صحيح مسلم وبين موضع إخراجها حيث قال: "لسويد بن سعيد ستة وثلاثون حديثاً عند مسلم، كلها في المتابعات، إلا حديثين له فيهما متابع خارجي، الأول: "رب أشعث أغبر" رواه مسلم ٤: ٢٠٢٤، (١٣٨)، وكرره سندا وممتناً، ٤: ٢١٩١ (٤٨)، وتابع سويدا عليه: ابن وهب، عند ابن حبان (٦٤٨٣). والثاني: "قال رجل: لأتصدقن الليلة...": رواه مسلم ٩: ٧٠٩ (٧٨) عن سويد، عن حفص، عن موسى بن عقبة، عن أبي الزناد، ورواه البخاري (١٤٢١) عن أبي اليمان، عن شعيب، عن أبي الزناد، به، فهذه متابعة قاصرة.^{٨٨}

وقد علق محمد عوامة على قول ابن الصلاح المذكور بقوله التالي: "وهذا تنبيه مهم جدا من الإمام ابن الصلاح - رحمه الله تعالى -، إذ بين قولنا: فلان على شرط مسلم - أو البخاري -، وفلان من رجال مسلم - أو البخاري - فرق كبير، نعم، الأصل أن تكون روايتهما للرجل الثقة احتجاجاً. لكن قد يروي الشيخان أو أحدهما لرجل: ١- في المتابعات، ٢- أو الشواهد، ٣- أو تعليقاً، ٤- مقروناً بغيره، ٥- أو انتقاء حديثه، ٦- أو من حديثه عن شيخ معين لا مطلقاً، ففي هذه الحالات الست لا يقال لهذا الرجل: هو على شرطهما.^{٨٩}

ثم قال محمد عوامة: "وبعد، فإنه لا بد من التنبيه إلى أمر يتصل بكلام ابن الصلاح، فأقول: لقد تلقى العلماء بالقبول هذا التنبيه والتقيد من ابن الصلاح، وهو قَيْدٌ مُسَلَّمٌ، فالشيخان اشترط في أصل كتابيهما الصحة، كما هو واضح وثابت في تسميتهما كتابيهما، وبمعايير دقيقة، فما كل راوٍ في كتابيهما يرضيانه للصحة التي اشترطها لأصل كتابيهما، وبناء على تنبيه ابن الصلاح هذا، اشتهر عن الشيخين: أن فلانا من رجالهما - أو أحدهما - رواها له احتجاجاً، وأن فلانا رواها له متابعة وغير ذلك، وكل من جاء بعده مشى على هذا التنبيه إن كان قائلاً، أو ناقش غيره من أهل العلم على مقتضاه إن كان منتقداً."^{٩٠}

وكذلك نرى ذلك من خلال تنبيه عبد الرحمن المعلمي اليماني، حيث قال: "إن الشيخين إنما يخرجان لمن فيه كلام في مواضع معروفة. أحدها: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام لا يضره في روايته البتة كما أخرج البخاري لعكرمة. الثاني: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقروناً أو حيث تابعه غيره ونحو ذلك. ثالثاً: أن يريا

^{٨٦} ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، ١/٤١١.

^{٨٧} ابن حجر، ماء زمزم لما شرب، ص. ٢٧٤.

^{٨٨} محمد عوامة، تعليق على تدريب الراوي، ١/٣٣١.

^{٨٩} محمد عوامة، تعليق على تدريب الراوي، ١/٣٢٩.

^{٩٠} محمد عوامة، تعليق على تدريب الراوي، ١/٤١١.

أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما يسمع منه من غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنده وهو مدلس ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس، فيخرجان للرجل حيث يصلح ولا يخرجان له حيث لا يصلح.^{٩١}

وكما قلنا إن ذلك المنهج كان معروفاً عند الأئمة لذلك نبهوا على من لم يعرفه، نرى ذلك من خلال رد ابن القيم الجوزية على قول ابن القطان في مطر الوراق: - عيب على مسلم إخراج حديثه - حيث قال ابن القيم الجوزية: "ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدراك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضَعَفَ جميع حديث سيء الحفظ."^{٩٢}

وهذا الباحث أبو بكر كافي قد نبه أيضاً على كيفية إخراج البخاري عن الضعفاء في صحيحه من خلال عنوانه التالي "موقف الإمام البخاري من الرواة الضعفاء" حيث صنفهم إلى خمسة أقسام بقوله: منهم من ضعفوا بسبب بعض الأحاديث التي انفردوا بها، وهذه الأحاديث لا يعرج عليها البخاري في صحيحه، ومنهم ضعفوا في شيوخ معينين، والبخاري لا يروي لهم عن هؤلاء الشيوخ، ومنهم ضعفوا في حالات خاصة كالاختلاط والتغير، والبخاري لا يخرج لهم ما روي عنهم في تلك الحالات، ومنهم ضعفوا بسبب خلل وقع لهم في الأخذ والتحمل كالرواية بالإجازة أو الوجدادة أو بسبب خلل في الأداء كالإرسال أو التدليس، ومنهم ضعفوا بسبب المذهب العقدي أو الفقهي وهؤلاء لا أثر لهم لتضعيفهم بذلك إذا كانوا ثقات، ثم قال: فهؤلاء هم أصناف الرواة الضعفاء الذين خرج لهم البخاري في صحيحه، ومعنى هذا أن الإمام البخاري يروي عن الضعفاء الذين لم يصلوا إلى حد الترك، ولكن يروي لهم إلا ما صح من حديثهم. وتعرف صحة حديثه بأمرين: الأول: موافقة هذا الراوي لغيره ومتابعتهم. والثاني: مراجعة أصول الراوي والنظر فيها، فإنه ولو كان ضعيفاً في حفظه فإنه يقبل حديثه الموجود في أصوله، إذا كان الراوي صدوقاً في الجملة.^{٩٣}

ولذلك القول بأن الضعيف إذا تابعه ثقة يرتقي درجة حديثه إلى الحسن لغيره فيخالف إلى واقع الصحيحين وشروطهما؛ إذ البخاري سمي كتابه "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، لذلك قال الحافظ ابن حجر: تقرر أنه التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه^{٩٤} وكذلك صرح الحافظ ابن حجر اشتمال الصحيحين الصحيح لذاته والصحيح لغيره عقب سبر الصحيحين، حيث قال: "إنني اعتبرت كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك"^{٩٥}. ثم مثل لذلك بحديثين من صحيح البخاري وبيّن أنه

٩١ المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ١/٦٩٢.

٩٢ ابن القيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد محمد، ص. ١٤٤

٩٣ أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها، ص. ١٤٤

٩٤ ابن حجر، هدي الساري، ١/٨.

٩٥ ابن حجر، التكت على كتاب ابن الصلاح، ١/٧١.

إنما حكم لهما بالصحة باعتبار الصورة المجموعية"^{٩٦}. وهذا يعني أن الضعيف بمتابعة الثقة يرتقي إلى الصحيح لغيره، لا إلى الحسن لغيره. وقد صرح أبو بكر كافي ذلك في كتابه "منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها" بقوله: ومن هنا يتبين لنا أن منهج البخاري في تصحيح الأحاديث هو النظر في الحديث بمجموع طرقه وأسانيده، وليس النظر في خصوص كل إسناد على انفراد.^{٩٧}

وقد بين الحافظ ابن حجر كيفية نزول الراوي من الاحتجاج إلى المتابعات بقوله: "وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط، عُلِمَ أنَّ المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله وليس في الصحيح بحد من الله من ذلك شيء، وحيث يوصف بقلّة الغلط كما يقال سيء الحفظ، أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك."^{٩٨}

وسأذكر هنا معنى الاحتجاج ومثاله حتى لا يكون الاحتجاج والمتابعة التباساً للقراء الكرام. والاحتجاج هو: "تصحيح المحدث حديثاً للراوي دون متابع أو شاهد" كما قاله الأستاذ الدكتور أحمد معبد، والاحتجاج يكون بناء على موضع واحد حيث لا يكون في الباب غيره كما فعل مسلم بسُهَيْل في باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم،^{٩٩} حيث أخرج البخاري في "صحيحه"، ك- السلام، ب- باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم، ٤/١٧٠٧/ح ٢١٦٧، فقال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَغْنِي الدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «لَا تَبْدَءُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ، فَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ، فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ».

وسأذكر بعض النماذج من الصحيحين لكي تتضح المسألة للقراء الكرام وضوحاً جلياً.

هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمى، أبو معاوية بن أبي خازم: فالبخاري ومسلم أخرجاه عن هشيم من غير حديث الزهري فإنه ضعف فيه؛ لأنه كان دخل عليه فأخذ عنه عشرين حديثاً، فلقبه صاحب له وهو راجع، فسأله رؤيته، وكانت ثم ربح شديدة فذهبت بالأوراق، فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه ولم يكن أتقن حفظهما، فوهم في أشياء منها، فضعف في الزهري بسببها.^{١٠٠}

إسماعيل بن أبي أويس: قال ابن حجر: "روينا في مناقب البخاري بسند صحيح، أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يُعَلِّمَ له على ما يحدث به ليحدث به، ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من

^{٩٦} ابن حجر، النكت، ١/٧١.

^{٩٧} أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها، ص. ١٤٨.

^{٩٨} ابن حجر، هدي الساري، ١/٣٨٤.

^{٩٩} أحمد معبد، ما معنى الاحتجاج بالراوي، YouTube

^{١٠٠} طاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، ١/٣٤٣.

حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قُدح فيه النسائي وغيره إلا أن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه.^{١١١} ولذلك قال الباحث أبو بكر كافي: فقد انتقيا- البخاري ومسلم- من أحاديثه ما يتابعه عليه الثقات من أصحاب مالك، ثم إن إسماعيل هذا من شيوخ البخاري أي ممن جالسهم وعرفهم وسبر أحاديثهم، وقد روى من أصوله كما ذكر ذلك الحافظ في هدي الساري.^{١١٢} وبين الباحث أبو بكر كافي سبب ضعفه بقوله: "بل الظاهر من أمره أنه صدوق لا يعتمد الكذب، ولكن ضعيف الحفظ، وكان يعتمد على حفظه في رواية الأحاديث فيقع في الأوهام وينفرد عن سائر أصحابه بأشياء ليست عندهم، فمن نظر إلى صدقه في نفسه، واعتبر حديثه بحديث غيره، وتأكد من صحة أصوله، قوي من أمره، وروى له، واحتج به كالبخاري ومسلم."^{١١٣} عبد الله بن لهيعة: قال ابن عبد الهادي صاحب التتقيق: ابن لهيعة لا يُحْتَجُّ به إذا انفرد.^{١١٤} حماد بن سلمة: وَقَالَ البيهقي في "الخلافيات" بعد إخراج حديث حماد هذا: وحماد بن سلمة أحد أئمة المسلمين، قال أحمد بن حنبل: رأيت الرُّجُلَ يَغْمُرُ حَمَّادَ بن سلمة فَأَتَمَّهُ على الإسلام، إلا أنه لما طَعَنَ في التَّيَمِّ ساء حِفْظُهُ، فلذلك ترك البُخَارِيُّ الاحتجاج بِحَدِيثِهِ، وأما مُسْلِمٌ فإنه اجتهد في أمره، أخرج من أَحَادِيثِهِ عن ثابت ما سمع منه قبل تغييره وما سوى حديثه عن ثابت، فلا يَبْلُغُ أَكْثَرَ من اثْنَيْ عَشَرَ حديثاً، أخرجها الشواهد دون الاحتجاج، وإذا كان الأمر كذلك فلا احتياط أن لا يُحْتَجَّ بما يخالف فيه الثقات وهذا الْحَدِيثُ من جُمْلَتِهَا، انْتَهَى كَلَامُهُ.^{١١٥}

سفيان بن حسين: قال الزيلعي: سفيان بن حُسَيْنٍ روى له مسلم في "مقدمة كتابه"، وتكلم الحافظ في روايته عن الزهري، قال أحمد بن حنبل- رضي الله عنه-: ليس بذلك في حديثه عن الزُّهْرِيِّ، وقال ابن معين- رحمه الله-: هو ثقة، ولكنَّه ضَعِيفٌ في الزهري، وقال النسائي: ليس به بأس إلا في الزهري، وقال ابن عدي: هو في غير الزهري صالح الحديث، وفي الزهري يروي أشياء خَالَفَ فيها النَّاسُ.^{١١٦} ولذلك قال ابن حجر: ولم يحتج برواية سفيان بن حسين عن الزهري؛ لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه، فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين.^{١١٧}

يحيى بن بكير: قال شهاب الدين القسطلاني صاحب إرشاد الساري: يحيى بن بكير عبد الله المخزومي مولاهم ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك، لكن قال المؤلف- البخاري- في "تاريخه الصغير": ما روى يحيى بن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني انتقيته، وهذا يدل على أنه ينتقي في حديث شيوخه، ولذا ما خرج له عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متباعدة.^{١١٨}

١١١ ابن حجر، فتح الباري، ١/٣٩١.

١١٢ أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها، ص. ٨٥.

١١٣ أبو بكر كافي: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها، ص. ٨٤.

١١٤ الزيلعي، نصب الرتبة، ٢/١٦٤.

١١٥ الزيلعي، نصب الرتبة، ١/٢٨٦.

١١٦ الزيلعي، نصب الرتبة، ٢/٣٣٩.

١١٧ ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ١/٣١٤.

١١٨ القسطلاني، إرشاد الساري، ٢/٤٥٧.

الخاتمة والنتائج

كان هذا البحث بمثابة رحلة علمية بصحبة علم من أعلام أمة الإسلام، وهو الخليفة المأمون رحمه الله تعالى وقد جمع بين العلم والإيمان، فكان مع صلاحه وتقواه واحداً من علماء الأمة في ميادين العلم المختلفة حيث كان له علم وافر في كثير من التخصصات وخاصة الشرعية منها، فضلاً عن غيرها من العلوم الأخرى، صاغت فكرة على نحو لا أكاد أجد له مثيلاً في سلاطين وخلفاء دولة الإسلام بعد الراشدين وابن عبد العزيز، حيث كانت دولة الإسلام في عصره رائدة العلم والمعرفة، بل كانت مصدراً للمعارف فكانت مهوى أفئدة الباحثين عن العلم والمعرفة. كما عرض هذا البحث معرفة المأمون بعلم خاص من علوم المعرفة، وهو الحديث الشريف، هذا العلم الذي كان له خواصه من رواد العلم والمعرفة، فلم يكن من المستغرب على من عرف سيرة المأمون ومن هو في مكانته ألا يكون نصيب في هذا العلم، وهو من أشرف العلوم في زمانه، فكان على هذا الدرج بعلم الحديث رواية وتوثيقاً وشرحاً لغريبه ومعرفة قواعده، وبعد هذه الرحلة يمكن أن أقول بأن من أهم نتائج هذا البحث:

أولاً: تأكيد معرفة المأمون بعلم الحديث وروايته.

ثانياً: كثرة ما رواه من أحاديث وإن لم يصل منها إلا النزر القليل كما تشهد بذلك رواياته.

ثالثاً: حرصه على الاستدلال بالحديث في المسائل الفقهية والأحكام الشرعية من واقع إسناده.

رابعاً: يعود قلة ما وصلنا من مروياته إلى ما يغلب على ظني من موقف المحدثين من المأمون كسلطان قد لا يكون الحديث من مشاغله، أو لما عرف من اعتزاله، وامتحانه لعلماء الحديث الأمر جعل المحدثين لا يابهن بما رواه.

خامساً: ميل المحدثين إلى مرويات غيره من المحدثين ممن لم تعترهم أدنى شبهة، وفي حديثهم غنية عما رواه المأمون في نظرهم.

سادساً: عامة ما وصلنا من أحاديث من المأمون إنما كانت ذات بعد فقهي أو مسائل تتعلق بالأدب وحسن الخلق.

سابعاً: أكثر من أفاض في ذكر مروياته الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق، وإن وجدت له أحاديث في كتب حديث معتمدة أخرى.

ثامناً: إطباق المؤرخين والمحدثين على ذكره بما هو أهله من العلم والفضل لولا ما شابته من اعتزال وشك في تشيعه.

تاسعاً: المأمون علم من أعلام هذه الأمة، له حضور واضح في علم الحديث بشهادة بعض كبار المحدثين، وأقل ما يقال عنه أنه ثقة، وإن قال القائلون على برنامج الموسوعة الحديثية على الشبكة العنكبوتية: أنه مجهول، وهذا يدل على توارث العداوة وأشك في سلامة ذلك؛ إذ المجهول عند المحدثين من لا يعرف أصلاً، أو من عرفت عينه ولم يرو عنه إلا واحد ولم يوثق، وكل ذلك لا يصدق على الخليفة المأمون فهو علم في ذاته وعلمه.

"الخليفة المأمون وروايته للحديث"

الملخص: يتناول البحث سيرة الخليفة المأمون، ويكشف عن مكانته العلمية في كافة العلوم، وخاصة في ما يتعلق بعلمه بالحديث النبوي الشريف تحديداً وروايته له، ولم ير في سلطانه ومقام ملكه غنية عن العلم فجمع بين هيبة السلطان ومكانة العلم، وعلى نحو قل له أن تجده في سواه من الخلفاء بعد الراشدين، فكان بذلك مثالا ينبغي الاحتفاء به، كما كشف البحث عن نظرة المحدثين إلى الخليفة المأمون حيث بدا لي أنهم قد غمطوه بعض حقه وإن شهدوا له بالفضل والتقدير في غير جانب من جوانب المعرفة، لكنهم في ميدان رواية الحديث والعلم به كانت لهم نظرة دون ذلك بكثير، ويعود ذلك إلى اعتزاله واتهامهم له بالتنشيع، وما ترتب على ذلك من معاناة المحدثين حين تبرع الخليفة على مقعد السلطة، فأكد البحث مع كل ذلك أنه كان من الرواة الثقات المشهورين بدليل وفرة ما رواه في كتب أهل الحديث ذاتهم، ومكانة من روى عنهم من شيوخ، ومن روى عنه من تلاميذ، فكان رحمه الله ثقة مأمونا كما يدل عليه اسمه.

عطف: محمد علي العمري، "الخليفة المأمون وروايته للحديث"، المجلد الثاني والعشرون العدد الثاني، ٢٠٢٤ ص ٢٨٠-٢٥٣.

الكلمات المفتاحية: المأمون، الخليفة، الاعتزال، خلق القرآن، الحديث.

"el-Halife el-Me'mûn ve Rivâyetühü li'l-Hadis"

Özet: Bu makale, halife Me'mûn'un hayatını ele alıp genel olarak bütün ilimlerde özeldi ise hadis ilmi ve rivâyetindeki ilmi konumunu ortaya çıkarmaktadır. Hükmetmiş olduğu güç ve makam onu ilimden uzak tutmamış, aksine güç ile ilmi kendisinde toplamıştır. Hulefâ-i Râşidîn'den sonra onun gibisi azdır. Bu nedenle örnek olarak incelenmesi gerekmektedir. Bu çalışma, muhaddislerin pek çok ilmi alanda ondan takdirle bahsetseler dahi hadis rivâyeti konusunda onun hakkına girdiklerini ortaya koymuştur. Bunun nedeni ise onun Mu'tezilî oluşu ve teşeyyü' ile itham ediliyor olmasıdır. Ayrıca halifenin saltanat koltuğuna geçmesiyle muhaddislerin yaşamış olduğu sıkıntılar ile ilgilidir. Bu çalışma, bütün bunlara rağmen onun meşhur sika râvilerden olduğunu Ehl-i hadisin nakletmiş olduğu deliller ile ortaya koymuştur. İsminin de ihtiva ettiği mana üzere o güvenilir sika bir râvîdir.

Atıf: Mohammad Ali al-'Omarî, "el-Halife el-Me'mûn ve Rivâyetühü li'l-Hadis", *Hadis Tetkikleri Dergisi (HTD)*, XXII/2, 2024, pp. 253-280.

Anahtar kelimeler: el-Me'mûn, el-Halife, İ'tizâl, Halku'l-Kur'ân, Hadis.